14 يونيو رام الله يخطف الضوء من 14 يونيو غزة!

كتب حسن عصفور/ اليوم 14 يونيو(حزيران)، ذكرى مرور 11 عاما على "إنقلاب حماس" في قطاع غزة ليس على حكومتها كما تدعي، لكنه إنقلاب على العلاقة بين "الحكم والحكومة" التي إرتضها شرطا "شفويا" لدخولها الإنتخابات التشريعية"، وفقا للقانون الأساسي - الدستور المؤقت - للسلطة الوطنية الفلسطينية، إنقلاب للخلاص من "الحكم" ممثلا في حينه برئيس السلطة والأجهزة الأمنية "السيادية" التي تأتمر بأمر الرئيس وفقا للقانون..والإبقاء على حكومة خاصة بها!

ما حدث يوم 14 يونيو 2007 إنقلاب كامل الأركان، لكسر معادلة القانون وإنقلاب على الدستور الإنتقالي، وهذا الدرس الذي يجب على قيادة حركة حماس أن تقف أمامه لتستخلص العبر العامة مما يعني كسر القانون والإنقلاب على "الدستور"، وليس كما تحاول تصديق روايتها "الهشة"، بأنها لا تنقلب على ذاتها، لأنها فازت بالأغلبية وهي من شكل الحكومة، وهذه جزئية ليست الأصل..فالأصل هو الخلاص من معادلة الحكم لتبقى الحكومة..

الإنقلاب حمل ملامح سوداء عدة، غالبها بأيد حماس وقليلها بأيد أجهزة الحكم وحركة فتح، لكن السواد الذي سيبقى قائما هو كيف إقتحمت قوات حماس الأمنية مقر الرئاسة الفلسطينية في المنتدى، وتزيل صور الشهيد الخالد مؤسس الكيانية المعاصرة ياسر عرفات، الرمز أبوعمار ويضعها نفر حاقد كاره للوطنية الفلسطينية تحت قدميه..صورة لا تزال تنتظر إعتذارا رسميا وخاصا من قيادة حماس، ولن تكفي إستخدام شعاره وإسمه في مسيرات العودة من قبل قائدي الحركة هنية والسنوار..

فعلة سوداء أكملتها أجهزة أمن حماس يوم أن خرج قطاع غزة بأكمله تقريبا، لإحياء ذكرى إغتيال الشهيد الحي الحاضر دوما أبو عمار 4 نوفمبر 2007، خرج القطاع عدا حماس، لتشهد مدينة غزة حشدا لم يكن ويبدو من الصعب أن يكون..مليونية بالمعني الحقيقي، فلم تجد أجهزة حماس سوى الرصاص ردا هلعا..لتغتال ما يزيد على عشرة مواطنين في ذكرى إغتيال الخالد..

مراجعة ليست لـ"الحساب الوطني"، كما تعتقد الحركة قيادة وجمهور، لكنها ضرورة قصوى لـ"التقدم الوطني" في ظل معركة قد تكون نقطة فصل في المشروع الوطني العام، والذي يمكن أن تلعب حماس بما لها أثرا وحضوا دورا مركزيا بل وريادیا فيما سيكون، ومن أجل منح الثقة أنها ليست حركة تستغل الواقع لكنها لن تترك ماضيها..فالمراجعة شرط الضرورة للقيادة وخلق إنطلاقة جديدة للوطنية الفلسطينية..

والمطالبة لا تتجاهل دور فتح فيما حدث، لكن تطورات المشهد السياسي وخاصة في السنوات الأخيرة ودور "الحكم" ورئيسه وأدواته وكذا فتح - المؤتمر السابع، في حصار غزة اصبح جزءا من نقد الواقع القائم، وليس تبرئة لما كان..

كان يمكن أن يكون يوم 14 يونيو 2018 يوما للمراجعة الوطنية الشاملة، ويوما لتقديم حماس رؤيتها السياسية للقادم الجديد، بما يساعد في إعادة تشكيل "الإطار الرسمي" الفلسطيني، لكن "الطغمة الحاكمة" في رام الله قررت سرقة ذلك بما اقدمت عليه في أوسع عملية إرهاب وقمع وعدوان ضد جزء من الشعب قرر الخروج ليس رفضا لعقوبات فرضت بغير وجه على قطاع غزة، لكنه رفض لمخاطر تلك العقوبات وأبعادها السياسية قبل الإنسانية..

"هبة رام اللة" للكرامة ورفض الحصار، تعبير عن رد عملي على مخطط الفصل الوطني - السياسي بين "جناحي بقايا الوطن"، قبل أن يكون رفضا للحصار الخاص على القطاع، فالبعد الإنساني بكل قيمته يبقى "خطرا ثانويا" أمام الخطر الأكبر، الذي بدا التنفيذ بمساعدة بل ومباركة من سلطة عباس وأجهزته كافة، مشروع تدمير "الوطنية الفلسطينية" بكل مكوناتها لتمرير مشروع تهويد بالضفة والقدس وفصل قطاع غزة، مشروع "الحلم الشاروني"، الذي توافق عليه محمود عباس والإرهابي شارون صيف عام 1995 في مزرعة الإرهابي بالنقب، وكانت إحتفالية الإرهابي بفوز عباس برئاسة السلطة عبر خطاب لا زال متوفرا (فيديو) سابقة تكشف طبيعة المؤامرة التي بدات في سبتمبر 2000 لتدمير السلطة الوطنية، وإغتيال مؤسسها لتنصيب من تم إعداده لتلك المهمة..

ما حدث ليل 13 / 14 يونيو 2018، يمثل نقطة حرجة في المسار الوطني، ستعيد رسم خريطة العمل بكل مكوناته، السياسية والتنظيمية، وستفتح الإمكانية لدراسة كل الخيارات بعيدا عن ما كان سابقا..خاصة وأن "الشرعية الرسمية - الوطنية" لم تعد قائمة بعد مجلس المقاطعة وقرارت لجنته التنفيذية التي شطبت جزءا هاما من تاريخه، بمسميات دوائر تشير الى ملامح "تطهير الشرعية" من آثار الثورة الفلسطينية المعاصرة، سواء بإلغاء الدائرة العسكرية واستبدالها بحقوق الإنسان او بإلحاق دائرة المغتربين بوزارة حكم سلطة محدود القدرة والتمثيل، الى جانب إلغاء دور الصندوق القومي إنسجاما مع طلب حكومة تل أبيب ووزير جيشها ليبرمان..ليصبح الصندوق القومي دائرة في مكتب رئيس السلطة المحدودة..

رام الله خطفت الضوء بـ"تمردها"، مؤقتا من "تمرد" غزة، لترسل رسالتها السياسية الكبرى بحق، "شعب واحد ومصير واحد في وطن واحد"..

13 / 14 يونيو 2018 بداية تصويب حصار المشهد المنحرف منذ 14 يونيو 2007، يوم نكبة كانت ضمن مخطط لنكبة أكبر..

الفعل بدأ، إستمراره يتطلب تغييرا جوهريا في معادلة الحراك السياسي العام..فصائلا وشخصيات عامه ومنظمات لتبدا رحلة تصويب المسار الوطني، والتفكير بما يخدم ذلك بعيدا عن "مسلمات" تم كسرها بإسم الشرعية..إنه الوقت!

ملاحظة: "إرحل ..حل عنا"..شعار سيبدأ يرى النور قريبا وجدا في المشهد السياسي.. وسيكون رحيلا بعار وطني لا سابق له..هي الأيام لا أكثر يا فلان..إستعد أنت ومن معك وهم أقل بكثير مما تظن!

تنويه خاص: فتح أمام إختبار تاريخي بين العمل لإنقاذ دورها كقائدة للثورة المعاصرة والمشروع الوطني، او أن تبقى أسيرة للدفاع عن ما داس تلك المسيرة..التاريخ لا ينتظر ولا يعرف الفراغ أبدا!

"الجهاد العباسي الفيسبوكي" لإسقاط "الصفقة الترامبية"!

كتب حسن عصفور/ من يدقق في موقف "قيادة سلطة رام الله" في الآونة الأخيرة، سيجد انها بدأت تفقد كثيرا من تركيزها السياسي وهي تتحدث عن الصفقة الأمريكية، بل لم تعد تنسق ما تقول ليس فيما بين أعضائها فحسب، بل ما يقوله واحد منهم في أيام مختلفة أو تصريحات لوسائل مختلفة..

مرة يخرج احد الذين لم يقرأوا حتى ساعته ما نشر عن تلك الصفقة، لكنه مدع للمعرفة رغم أنف المواطن ليعلن أن الصفقة إنتهت قبل ان تبدأ، وسقطت كليا بفضل "موقف الرئيس عباس"، لنقرأ لآخر من ذات "خلية الكلام"، أن الرحلة الأخيرة لتسويق الصفقة شهدت موقفا عربيا طالب بتعديلات جوهرية، ليعود ويقرر ذات الشخصية، التي حملت ملفات بلا حصر، لم تنجز يوما اي منها، بأن الصفقة بدأت محاولة تكريس "دولة غزة"، ما يعني أنها لم تسقط ولم تفشل..

تصريحات متلاحقة، لا ترابط بعضها ببعض، لكن الموحد بين أعضاء "خلية الكلام" تركيز المسألة على قطاع غزة، وأن ترامب ومشروعه يستهدف القطاع، حتى وصل الأمر بوصفها من أحد أعضاء الخلية، بأنها "صفقة غزة" ولم تعد "صفقة القرن"، كلام يكشف عمق الجهالة السياسية للمشروع الأمريكي، بعدم التوقف ولو مرة واحد أمام مضمونه الحقيقي لتهويد الضفة والقدس..

محاولة "خلية عباس" أن تفتح نارها الكلامية من بوابة غزة، هي جزء من حملة تضليل سياسية منسقة بشكل أو بآخر، لأخفاء الضرر الأكبر في الضفة والقدس، وتلك خلية لا تعلم ما يقول، لكنها تحاول جاهدة حرف مسار مضمونها من خطر التهويد والتقسيم والتفصيل المربعاتي للضفة والقدس، االى تقزيمها بغزة.

حملة تريد إبعاد أي إمكانية مقاومة فعلية لمواجهة ذلك المشروع في الضفة والقدس من قبل فتح وأجهزتها وقيادتها، وبالتالي أجهزة السلطة، كما كان ما قبل "زمن عباس"، لأن جوهر مشروع ترامب ينال هوية الضفة والقدس ومستقبلها ضمن المشروع الفلسطيني، وعليه يجب أن تتركز مقاومته والعمل على إسقاطه، من مناطق الضفة مدنا ومخميات وبلدات، بحيث تدرك أمريكا ومعها دولة الكيان، أن الفلسطيني لن يكون صيدا سهلا لتمرير أي مشروع..

لكن قرار عباس الرسمي، والذي أبلغه لما يسمى بـ"القيادة" انه لن يدخل في أي مواجهة مع إسرائيل، سواء مقاومة سلمية أو شعبية، وبالقطع لن يسمح لأي كان بأي مسلح بسكين أو بسيارة أو بندقية، قرار لم يعد سريا وكل من حضر اللقاء الأخير لتنفيذية منظمة التحرير قبل عقد مجلس المقاطعة، وكذا اللقاء الموسع سمع ذلك حرفيا..

وأخيرا، قامت أجهزة عباس الأمنية وبعض من قيادات فصيله (فتح)، بتطوير مشروعهم لـ"المقاومة الذكية"، ونقلها من الشارع والمواجهة المرفوضة كليا من "المجاهد عباس"، الى ميدان يمكنك ان تقول ما يحلو لك، فجاءت "الحملة الوطنية لإسقاط صفقة القرن"على موقع التواصل الإجتماعي "فيس بوك".

حملة يمكن تغطيتها ماليا من "الأموال المسروقة من قطاع غزة"، وانفاق بعض ملايين عليها سيكون له نتاج "تشويشي"، دون أن يتعرض رئيس فتح وبقايا السلطة الى أي مساءلة من "الصديق الإسرائيلي"، بل ويمكن الإستفادة أكثر من "التقنية الإسرائيلية في مجال التخريب والتشويش الإلكتروني"..

عباس وتنظيمه، فتحوا أبواب الإعلام الرسمي لهم لتغطية حملة "الجهاد الفيسبوكي" تلك وكأنها تحديث لـ"إنطلاقة حركة فتح"، على طريقة حملات سابقة أنفقت عليها ملايين الدولارات تحت مسمى "فوضناك" و"إحنا وراك" لتنته نهايات غاية في الخزي والكذب والنصب العام، ولو كان رفيق النتشة أمينا للمنصب، وصادقا فيما يعلن أنه رجل "متدين"، لفتح فورا تحقيقا في تلك الحملات الوهمية - اللصوصية..

"الجهاد العباسي الفيسبوكي"، ليس سوى شكل من أشكال الإفلاس الشامل، وتعبير واضح لعجز عن تحديد خطة عمل وطنية حقيقية لمواجهة المشروع الأمريكي، لو كان حقا عباس وفصيله ضد صفقة ترامب، لكن كل المؤشرات العملية تذهب الى أن السلوك العام ليس سوى تهيئة الأجواء المناسبة لتكريس واقع الصفقة عمليا في الضفة والقدس، وأن قطاع غزة لم يعد يقيم وزنا لعباس ومن معه..

الحملة الفيسبوكية العباسية، مدفوعة الأجر، ليس سوى إعلان بالإفلاس التام، وإدراك مسبق أن قيمته السياسية رغم إمساكه بكل مفاتيح الرسمية، وأموالها،

تتدحرج الى الإنحطاط سريعا مقابل صعود متسارع لقيمة حماس في العملية القادمة..

من يريد فعلا حصار صفقة ترامب، عليه أن يبدأ من بيته السياسي أولا، تطهيرا وتنظيفا وليس وضع شخصيات ترتبط بكل مصالحها الراهنة والقادمة مع صاحبي المشروع التهويدي..وأن يعود لترتيب فعلي للإطار الوطني ويمنحه سلطة القرار لوضع نهاية للكارثة الكبرى التي بدأت منذ خنوع عباس للأمر الأمريكي عام 2005..وليس مصادرته كليا رغم أنه بات بقدر مقاس فعله!

إسقاط صفقة ترامب ليس بالبيانات الكاذبة والتدليس اليومي بأنها فشلت..فلو حقا كان ذلك لما تصرف تلك الأموال، ولو ان العرب كما تحاول مخابرات عباس الإشاعة أن الوفد الأمريكي فشلا كليا وعاد خائبا، لم لا يطالب الفلسطيني بعقد لقاء عربي مصغر لرسم المستقبل وآلية حصار المشروع..

لعبة الإستغماية السياسية العباسية لن تجد من يشتريها..إغزلوا بمسلة غيرها لو أردتم نهاية غير كارثية للمشروع العام، وقبله لكم أفرادا وفصيل!

ملاحظة: زيارة الأمير ويليام الى مخيم الجلزون وكلماته هناك شكلت قيمة معنوية للفلسطيني بقوله أنكم لم تصبحوا في طي النسيان..صحيح هل رافقه أي من أعضاء مركزية فتح الى المخيم أم انهم إنتظروه بعيدا..!

تنويه خاص: وسائل إعلام الكيان تعيش مسرحية هزلية فريدة..الحرب على غزة قادمة..الحرب على غزة مش قادمة ..الصفقة مع حماس تتسارع ..الصفقة مع حماس مش تتسارع..وكأننا في سوق "على أونه على دويه" ودوما هناك من يشتري!

المشهد القادم..من "الإنقسام" الى "الإنفصال" - 1!

كتب حسن عصفور/ منذ أكثر من عام، دخلت حركة التصارع الفلسطيني - الفلسطيني مرحلة جديدة، أضافت "عمقا سياسيا خطيرا" لنكبة الإنقسام الوطني"، عندما أعلن رئيس السلطة محمود عباس من العاصمة البحرانية دخوله الرسمي كـ"شريك" في حصار قطاع غزة، مع دولة الكيان..خطوة لم تكن ضمن أي إعتبار وطني وسياسي أو أخلاقي، أن تصبح الجهة الرسمية الفلسطينية أداة جرم خارج كل حسابات العمل الوطني..

قرار محمود عباس، لم يتم تجميده رغم توقيع إتفاق المصالحة الأخير، ويبدو "النهائي" في زمن عباس، برعاية مصرية، وعملت فتح - المؤتمر السابع كل ما يمكنها أن لا يتم تنفيذ الإتفاق الجديد، ولم يكن موافقتها على التوقيع سوى بضغط أمريكي في حينه، حيث كانت واشنطن كانت تسعى لتمرير صفقة ترامب، وأيضا حساب عباس للدور المصري العائد بقوة إقليميا، رغم تحالفه "من الباطن" مع خصومها في قطر وتركيا..

عباس وفتح، كان لهم أن يتجاوزا كثيرا من "الصغائر" في إسلوب حماس لتنفيذ الإتفاق، لو أريد حقا الذهاب لإستعادة المشهد الموحد، ووضع بداية حقيقية لإنهاء النكبة الإنقسامية، لكنهم بدلا من "الترفع" عن أي خطأ أو عناد فعلوا كل ما ينتج الأسوأ في عملية التنفيذ، لأن "تحالف الباطن العباسي" لا يريد لإتفاق المصالحة أن يمر نظرا لإدراك أطرافه قيمة ذلك وطنيا وإقليميا، وعوائده السياسية على مكانة مصر..لذا كان "تحالف عباس قطر تركيا" العقبة الحقيقية لمنع مواصلة تنفيذ الإتفاق..ثم تطورت باتجهات أخرى.

ومنذ ما يزيد على العام، والقضية المركزية للسلطة وعباس وفصيله فتح، العمل بكل السبل على تطوير الإنقسام الى مرحلة الإنفصال الوطني العام، بحيث لم يعد إنقساما بين حركتي فتح وحماس، بل يكرس "فصلا وطنيا - سياسيا"، معززا بتمرير سياسة التمييز العنصري بين مكونات جناحي بقايا الوطن..

وحاول عباس وفصيله إستغلال "ادوات الشرعية المهترئة" لتمرير ذلك المخطط، الذي يمثل الخدمة الأكبر لتمرير مخطط ترامب - إسرائيل التهويدي،

وخلق حالة سياسية مشوهة في الضفة والقطاع تصبح واقعيا تحت هيمنة أمنية - سياسية جديدة..

وجاء عقد مجلس المقاطعة الأخير، الذي باتت أهدافه أكثر وضوحا من ذي قبل، بأن الإنعقاد جزء من أدوات تطوير الإنقسام الى الإنفصال الوطني العام، ليعلن دخول ذلك المخطط مرحلة تنفيذية متقدمة، مترافقا مع سياسة عقابية جديدة ضد قطاع غزة، الكيان والسكان، دون اي تمييز بين فتح وحماس أو غيرها، عقاب جماعي على الطريقة الإسرائيلية، ويبدو لذات الهدف أيضا..

وساعدت بعض أطراف الحركة الوطنية، بإنتهازية أو بغباء سياسي على تمرير المخطط العباسي، لتصبح شريكة في تمرير ذلك المخطط التآمري الأخطر على المشروع الوطني في المرحلة المعاصرة من المؤامرات المتلاحقة..

مشروع الانتقال من "مرحلة الإنقسام" الى "مرحلة الإنفصال"، يتناغم مع آلية الخطة الأمريكية لإقامة "دولة يهودية" وفقا للمخطط الصهيوني، وليس تأجيل عرض "صفقة ترامب" سوى عملية إنتظار لإستكمال مقومات "الإنفصال"، الذي سيكون عامود خيمة لتنفيذ تلك الصفقة المؤامرة..

مواجهة المخطط لا تزال ممكنة، ولها مقومات قوة حقيقية، لو حقا كانت هناك رغبة في مقاومتها أو التصدي لها..

وهذا يتطلب رؤية سياسية شاملة تستحق قراءة خاصة، وهو ما سيتناوله مقال يوم غد لو كان في العمر بقية..!

ملاحظة: هل نجد من بين من تحدثوا عن لقاء السبت لبحث قضايا غزة يملك بعضا من "حمرة خجل" ويعلن أنهم أدركوا كم كانوا "سذجا" بما قالوا، وأنهم ليس سوى أدوات متحركة لخدمة من يخدم "كبيرهم"!

تنويه خاص: مجلس بيبي المصغر يبحث "الوضع الإنساني في غزة"، و"مجلس عباس المصغر جدا جدا" يبحث كيف يثبت أن الوضع في غزة مش أزمة إنسانية"..تخيلوا زمن الإنحطاط!

"إنقلاب أسود" في منظمة التحرير بمساعدة بعض اليسار!

كتب حسن عصفور/ لم يكن هناك أي ضرورة للتفكير المركب لإدارك الأبعاد السياسية لإصرار محمود عباس، على عقد "مجلس وطني" في مدينة رام الله بمن حضر، او بمن يرضخ لشروطه السياسية - التنظيمية، وبتنسيق كامل مع دولة الإحتلال..

كان أبرز أبعاد ذلك الإصرار، هو أن تفقد "منظمة التحرير" مكانتها التمثيلية - الوطنية عند الشعب الفلسطيني، وفتح باب التشكيك بها دورا وهدفا وبرنامجا، ونجح بذلك نجاحا فاق ما تم التوافق عليه بينه والجانب الإسرائيلي، عبر "غرفة التنسيق الأمني المشترك"، حيث تقلص التمثيل الى الحد الأدنى من التمثيل السياسي، وبقيت فصائل رئيسية أصبحت تماثل ان لم تتجاوز حضورها من يدعي التمثيل، خارج "تركيبة مجاس المقاطعة" المزور..

قراءة بسيطة للقوى التي أرتضت أن تكون "شريكة لعباس" في مؤامرته لتغيير هوية المنظمة وطابعها، ومن رفضها يعرف تماما عن أي تمثيل حزبي او فصائلي يكون الكلام..

مجلس المقاطعة، لم يتقدم بأي رؤية سياسية للمرحلة المستقبلية، بل لم يقدم مراجعة لمسيرة طوال الـ22 عاما منذ عقد أول مجلس وطني فلسطيني فوق أرض السلطة الوطنية عام 1996، لأن هدفه ليس تطوير برنامج منظمة التحرير وفقا للتطورات السياسية التي هزت الوجود الفلسطيني، بل لتغيير جذري فيه بما يتناسب و"التوافق العباسي الإسرائيلي"..

لم تقف اي من تكوينات مجلس المقاطعة في بحث ما هي" الرؤية الوطنية العامة" للتصدي للواقع القائم وما سيكون من حراك سياسي خاصة ما يتعلق بالخطة الأمركية، وما هو "البديل الوطني" لمواجهة تلك الصفقة التي تهدد أركان المشروع الوطني..

وبدلا من صياغة "رؤية وطنية شاملة" للمرحلة الأشد تعقيدا تجاهل الحاضرون ما عليهم، وسجلوا بيانا لا يلزم أي كان به، وسريعا إنكشفت هزالته بعد ان

تجاهله عباس، وإستمر في "شراكته الأمنية - الإقتصادية" والسياسية مع دولة الإحتلال، ورفض تنفيذ أي بند متفق عليه بما يتعلق بقطاع غزة..

لكن الخطر الحقيقي الذي قام به محمود عباس وأمين سره صائب عريقات، هو ذلك الإنقلاب الكبير لتغيير طابع دوائر منظمة التحرير، بما يتوافق والطلب الإسرائيلي من تغيير "هوية المنظمة" لتصبح وكأنها "وكالة سياسية" لخدمات خاصة، وليس منظمة تحرير تمثل الشعب ..

تغيير طابع دوائر المنظمة وإسمها هو جزء من تغيير مهام المنظمة في المرحلة القادمة، والغاء البرنامج وتطبيق التعديلات على الميثاق دون أي عملية تصويت أو نقاش وطني عام..

والفضيحة السياسية لم تقتصر فقط على فردية عباس في تجاوز الميثاق والقانون لتغيير مهام قيادة المنظمة اليومية، والإستخاف الكلي بالقانون الأساسي لمنظمة التحرير، بل انه قام بكل تلك التجاوزات دون ان يقيم وزنا للفصائل التي وافقت على "مؤامرته"، بل كانت شريكة بها، وبدأ منذ إنتهاء مجلسه الخاص بإدارة "قفاه" لتلك الفصائل، والتي بينها ثلاث قوى كانت تمثل جزءا من "تحالف يساري" (الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحزب فدا)، لكنها وأمام بعض مصالح "فئوية ضيقة جدا" تخلت عما أعلنته في مراحل سابقة..

فصائل تخلت عن "مبادئ" مقابل "مصالح"، لكن عباس، وهو يعلم طبيعة ثمن كل منها، لم يقف كثيرا عند "غضبها" مما فعل "إنقلابا وطنيا أسودا" في تاريخ منظمة التحرير، ونقلها من مكانتها التحريرية الى وكالة خدماتية محدودة..

ما كان من عقد المجلس ليس بحثا عن "تجديد شرعية" كنا حاولت تلك "الفصائل" تبرير كذبتها في المشاركة، وأنها بحثت "مصالحها الخاصة" على حساب المصلحة الوطنية، وشكلت رافعة لذلك الإنقلاب الأسود، ولا تزال تقوم بدورها دون أن تتمكن حتى من الإعتراض العلني على الإستخفاف بنتائج مجلسهم، سياسية وتنظيميا..

أن تصبح دوائر اللجنة التنفيذية دوائر لوكالة مجهولة الإنتماء، وتستمر تلك الفصائل وكأنه حدث عادي فهي بالواقع جزء من ذلك الإنقلاب الأسود...فالصمت لا يحمي الجبناء!

ملاحظة: الإنتخابات التركية سجلت نسبة مشاركة ربما هي الأعلى، نتيجة الحشد الكلي من القوى المشاركة..فاز أردوغان بعد تحالفه مع حزب "قومي" لا يمثل أمانا سياسيا، يعيد بالذاكرة تحالفه مع غولن..لا زال في المسألة بقية كلام!

تنويه خاص: اعتراف كوشنر ان العرب يريديون دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية كشف مبكر أن امريكا لن تتجاهل ذلك..البعض قرأها خلافا لحقيقتها لإرضاء فشلهم وجهلهم!

بعد الصورة التذكارية..إختفاء "تنفيذية المنظمة" عن الصورة السياسية!

كتب حسن عصفور/ بعد أول إجتماع للصورة التذكارية لتنفيذية مجلس مقاطعة رام الله، إختفت تلك الهيئة المفترض، أنها تمثل "شرعية رسمية فلسطينية"، وصاحبة السلطة العليا للقرارات الوطنية العامة..

لم يسبق أن عاشت منظمة التحرير وأطرها، مرحلة أكثر خيبة سياسية مما عاشته زمن ما بعد تنصيب محمود عباس في منصب الرئيس 2005، نتيجة عمل "منظم" بين اطراف عدة مهدت له بحرب عدوانية لتدمير مؤسسات السلطة وإنهاكها الى درجة الموات العملي، ترافق معها إغتيال القائد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، بعد أن فشلوا في فرض منهجم الإستسلامي عليه عبر خلق منصب خاص لعباس في رئاسة الوزراء..

يبدو ان خطة تدمير مؤسسات السلطة عبر الحرب العدوانية 2000 – 2004، ثم ما تبعها، ترافق مع العمل المخطط لتدمير "أركان الشرعية الفلسطينية"، منظمة وسلطة، باعتبار ذلك الطريق العملي لتصفية المشروع الوطني، وفتح الباب لتقديم كل خيارات بديلة له، بأسماء مستعارة، بات أبرزها ما يعرف بـ"صفقة ترامب"، التي لم تكن لترى النور لو ان المؤسسة الفلسطينية موحدة وفاعلة

وحاضرة وذات أثر حقيقي، وليس إطار اسمي لم يعد له قيمة عملية، وتحول من خدمة شعب وقضية لقضية خدمة فرد ومشروع خاص..

أسابيع مررت على إنتخاب تلك الهيئة التي تسمى قهرا بأنها إطار قيادة منظمة التحرير، ولم تجتمع ليس لبحث أخطر المشاريع على القضية الفلسطينية، ومحاولة فرض مشروع تهويدي عام، لكن من أجل توزيع مهامها، خاصة وهناك من دخلها للمرة الأولى بعد أن قدم "ولاء الخنوع"، وتلك ليست مسألة شكلية كما يحاول بعض أدوات الحاكم قولا، لكنها مسألة ضرورية وطنيا وقانونيا..

غياب الإطار عن اللقاء شهادة رسمية بأنه غائب عن الفعل، وأستبدال موقف الهيئة الرسمية المسؤولة عن صياغة السياسة الوطنية، ببيانات يومية تصدر عن أمين سرها، فتلك هي تكثيف للحقيقة التي يتجاهلها الذين طبلوا لتمرير أحد اهم مؤامرات تدمير الشرعية الوطنية من خلال عقد مجلس في مقاطعة رام الله فقد كل أشكال النصاب، القانوني والسياسي والعمق الوطني..تححت باب "حماية الشرعية"..كذبة سياسية ستلاحق بلعنتها كل من شارك بها أو صمت عليها لأنها كانت عمليا لتدمير الشرعية!

مؤسسة يفترض بها قيادة العمل اليومي للشعب الفسلطيني لا تعرف مهام الأعضاء المنتخبين، وتصاب بحالة من الغثيان عندما يخرج عليك أحد الغائبين عن أي فعل ليعلن مواقف لا صلة لها إطلاقا بالحدث..

تغييب اللجنة التنفيذية ليس لسبب مرض عباس الجسدي، او وفقا لإختراعه الخاص، بسبب "إلتهاب القدس الرئوي"، لكنه بسبب مرض سياسي يجب إستكماله بتدمير آخر بقايا "الهيكل الوطني الفلسطيني"، وفتح الطريق لخيارات بديلة بأسماء مختلفة، فالفراغ لن يطول كثيرا..

وغياب التنفيذية عن اللقاء ومعرفة المهام، رافقها فضيحة لم ترها منظمة التحرير منذ تكوينها عام 1964، بعدم إنتخاب رئيس الصندوق القومي بشكل مباشر من المجلس ليتم تعيين شخص بمواصفات عباسية..شخصية تصبح أداة لتمويل عملية التدمير الممنهج وتنفيذ أي قرار للخديوي محمود..

وكجزء مما سيكون سياسة الصندوق القادمة، كان أول قرار لصندوق عباس الخاص (القومي سابقا)، وقف حق الجبهة الشعبية المالية، تصرف يكشف أن الانحطاط بلا حدود، وكيف يتم إستغلال المال لشراء الذمم السياسية، قرار يدين كل شركاء عباس في التشكيل الجديد، ويشير لهم بأنهم فاسدون ما لم يرفضوا تلك السياسية التدميرية، التي باتت منهجا رسميا للزمن العباسي في السلطة والمنظمة، لعجزه عن وقف كراهية الشعب لسياسته، يلجا لأحد اقذر اساليب يمكن اللجوء اليها..المال السياسي ووقف الرواتب عله يحقق ما أوكل اليه من وظائف كشرط للتنصيب..

غياب تنفيذية المنظمة، رغم فقدانها شرعية وطنية، فهي تفتح الباب لحركة حماس وتحالفها السياسي أن تعمل بقوة على بناء جبهة سياسية لسد الفراغ القائم، خاصة وأن قطاع غزة بات عنوان المواجهة الوطنية الكبرى، عبر فعل كفاحي أعاد الإعتبار للقضية الوطنية عالميا، في حين يقف عباس وزمرته في شراكة مع الكيان لحصار هذا التمرد العام على المحتل ومشروعه..

الحياة السياسية لا تعرف الفراغ، والتقاط صور تذكارية وإصدار بيانات فردية خارج ميدان المواجهة الكبرى، وفريق شريك بحصار قطاع غزة وفرض سياسة فصل عنصري عليها، سيخلق ما يمكنه أن يقود فعل معاكس لفعل فريق الخيبة الكبرى بقيادة محمود عباس!

ملاحظة: ما حدث من ضجة شعبية ضد فيديو لا أخلاقي ولا وطني يستوجب المطاردة القانونية لمن قام به، وليس فتح باب الاتهامات شمالا ويمينا..وما تعرضت له وكالة "معا" ورئيس تحريرها الصديق ناصر لا يجوز أبدا..القانون هو السيد وليس غيره..كفى فوضى!

تنويه خاص: الأمم المتحدة تلتقي الأربعاء القادم انتصارا لفلسطين ودماء غزة..قيادة عباس تلتقي يوميا لمطاردة كفاح أهل غزة..لوحة تجسد مشهدا خارج النص الوطني!

بيان حكومة عباس "طلاق الأخلاق الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ من المفيد جدا، ان يتم الإحتفاظ في بيت كل فلسطيني بنسخة عن بيان حكومة محمود عباس الصادر يوم 12 يونيو 2018، لكونه يمثل "نصا فريدا" في كمية التزوير السياسي، والذهاب بعيدا في نشر ما يمكن إعتباره قصفا مركزا للوعي والوجدان الفلسطيني، في كل أماكن تواجده..

بيان حكومة عباس، مارس إعادة إنتاج السلوك الإسرائيلي في كيفية تبرير حربه ضد الشعب الفلسطيني، وحصاره للقطاع، بإعتباره "رد فعل" على ما يراه خلافا لما يرى..

وتصل قمة الإستخفاف بتلك "الهيئة" التي تسرق علانية موازنة قطاع غزة بما فيها رواتب آلاف من موظفيها، عندما تعتبر أن ما تقوم به تنفيذا لأمر الحاكم الفرد، المختفي عن أنظار الشعب دون سبب معلوم، ليس سوى "إجراءات"، دون ان تحدد المعنى الحقيقي لخصم الرواتب، وهل لا زال "خللا فنيا" ام "خللا وطنيا"، وما تقوم به من طلب لدولة الكيان بوقف تزويد القطاع بالكهرباء والأدوية ووقف إدخال البضائع والأموال، يمثل "ترتيبات" ما..

وجاءت سخرية "الحكومة العباسية" من جريمة وقف الرواتب لتكتمل فضيحة لتلك الحكومة، التي أصبحت "قطاعا خاصا" تعبر عن مجموعة تعمل لتدمير المؤسسة الوطنية، تساوقا مع صفقة ترامب التي دخلت مرحلة التنفيذ العملي، في ظل سلسلة من الإجراءات العملية لسلطات الاحتلال، دون أن تقف هذه الهيئة الخاصة أمام اي إجراء تقوم به دولة الكيان لتمرير مشروع التهويد وما قامت به في الأسابيع الأخيرة.. وصبت بيانها بشكل رئيسي لتبرير حربها العدوانية على قطاع غزة شراكة مع المحتل..

ونظرا لمعرفتها بأن ما تنفذه هوجزء من الجريمة الوطنية، فقد حمل بيانها لغة التهديد والوعيد لكل من يخالفها الرأي أو يفكر بالخروج في مسيرة أو تظاهرة رفضا لحصار القطاع، وإستمرار العقوبات التي تراها غالبية الشعب كذلك، عدا فئة معزولة تقف خلف "جدار أمني مشترك"..

بعد تصريحات عدد من أدوات عباس في الضفة والقطاع، بأنه أمر ببحث مسألة وقف الرواتب والعمل على إعادتها، ورغم سذاجة القول، لكنه جاء محاولة لحصار هبة غضب تتنامى داخل الشعب الفلسطيني، قد تولد شرارة حصار لفرقة خطفت الشرعية، لكن بيان حكومة فتح ورئيسها وبعض أدوات تسير في فلكها فضحت تلك "الإدعاءات"..

بيان "الحكومة العباسية" يمثل "وثيقة طلاق وطني" وخلع رسمي عن قطاع غزة، وإعلانا رسميا بتكريس سياسية "الفصل السياسي والوطني"، وأن أي أوهام تحاول بعض الأطراف نشرها ليس سوى محاولة لمنحها وقتا لتنفيذ مخططها المشترك، الذي تم صياغته في "غرف التنسيق الأمني" لحمايتها وأطرافها مستقبلا من أي غضب شعبي، ومطاردة جماهيرية لما فعلوا خلال السنوات الماضية..

وبعد ذلك البيان يصبح الحديث عن تلك الحكومة العباسية وكأنها حكومة فلسطينية ليس سوى تضليل وطني، ويجب إسقاط أي صفة لها سوى انها أداة محلية للمشاركة في تنفيذ صفقة ترامب ومشروع تهويد الضفة وفصلها عن الجسد الوطني العام، وإنشاء "محميات خاصة" تحت الرعاية الأمنية لسلطة الكيان..

بيان 12 يونيو رسالة الى بعض القوى الفلسطينية التي شاركت في مؤامرة الفصل الجديدة عبر مجلس المقاطعة غير الوطني وغير القانوني، بأنها أمام إستحقاق الخيار، الفكاك من "شراكة عصبة خطف الشرعية"، أو البقاء معها ولتتحمل نتائج خيارها، فلا منطقة وسطى بعد ذلك..

وعلى قوى الشعب البدء عمليا في تشكيل "جبهة موحدة" لإستعادة "الشرعية وحماية المشروع الوطني من التذويب والتهويد"..ولا عزاء للمتخاذلين!

ملاحظة: بيان رئاسة سلطة الحكم المحدود بمنع مظاهرات الغضب ضد الجريمة العباسية يكشف حالة الهلع التي بدأت تصيبهم..الضفة رغم القهر المشترك ستتحرك وتسقط من يجب إسقاطه!

تنويه خاص: نظرا لغياب محمود رضا عباس عن المشاركة بأي فعالية، خاصة إحتفالية ليلة القدر على غير العادة، بات الشعار الراهن "الشعب يريد رؤية الرئيس"!

"جبهة غزة"..

كتب حسن عصفور/ بدأ السؤال يجد طريقه في النقاشات اليومية لأهل قطاع غزة، هل هناك حرب جديدة تشنها دولة الكيان، تضاف لما سبق من حروب عدوانية، خلفت من الكوارث الكثير، السؤال لم يعد حكرا على عامة أهل القطاع،، بل بات جزءا من نقاش دوائر العمل السياسي - الإعلامي، خاصة مع تنامي حركة التصعيد الكلامي، ومنذ بيان حركتي حماس والجهاد، الذي تحدث عن معادلة "قصف بقصف ودم بدم"، تلك المعادلة التي بها "عوار منطقي كبير" لكن اللغة كثيرا ما تحدد ممسار التعبير..

منطقيا، ليس من مصلحة إسرائيل القيام بحرب واسعة ضد قطاع غزة، فلا يوجد مبررات لتلك "الحرب الواسعة"، راهنا، رغم كل ما تنشره وسائل الإعلام العبري حول "نفاذ صبر" حكومة نتنياهو، نتيجة تزايد الخسائر الإقتصادية لمزارع سكان البلدات المقابلة للقطاع بفعل الطائرات الورقية الحارقة، التي باتت تمثل "صداعا" للكيان من نمط خاص في التطور الكفاحي الفلسطيني، وبلا شك جاءت تلك الطائرات لتسجل فعلا مميزا أربك حكومة تل أبيب..

لكن الخسائر الناجمة عن ذلك "السلاح الغزي" لا يستدعي فتح "جبهة غزة" العسكرية بشكل واسع، حيث يرتبط قرار الحرب بعوامل غير حرق المزارع، خاصة وأن أي معركة عسكرية واسعة لن تكون خسائر تدميرية للقطاع وحده، وستدفع إسرائيل "ثمنا" يفوق كثيرا ما دفعته سابقا، مع تطور قدرات الأجنحة العسكرية، وتحديدا كتائب القسام وسرايا القدس..

فتح "جبهة غزة"، هو قرار سياسي إسرائيلي أمريكي بإمتياز، نظرا لأن الإدارة الأمريكية بدأت حركة تنفيذ "صفقة ترامب" عمليا، ولذا وللمرة الأولى بعد حرب 2000 ضد السلطة الوطنية والزعيم الخالد أبو عمار، بعد كمب ديفيد، سيكون

أي قرار بفتح جبهة غزة والقيام بحرب واسعة ليس ملكا لتل أبيب وحدها، كما كان في الحروب السابقة منذ 2008، بل سيكون "قرارا مشتركا"..

فتح جبهة غزة، سيرتبط بطريقة التعامل مع صفقة ترامب، ولذا ليس هناك ما يؤكد انها مسالة حتمية، خاصة وأن "جبهة الشمال"، لا تزال مفتوحة وربما تأخذ مسارا مفاجئا بعد محاولة "تحجيم الدور الإيراني" في سوريا، وتحديدا في المنطقة الحدودية مع هضبة الجولان والقنيطرة، ما يشير أن "جبهة الشمال" لن تكون في مأمن من الإشتعال..

الضفة لم تعد تمثل "عبئا أمنيا" على سلطات الاحتلال بفضل "العمل الأمني المشترك" بين اجهزة سلطة عباس وأجهزة أمن الاحتلال، مضافا لها حركة إرهاب عباسية شاملة ضد اي معارض لموقفه التنسيقي، بعد أن اصبح راتب الموظف مهددا في كل لحظة..

ومع ذلك، فالحرب ليست مستبعدة في لحظة ما لفرض موقف سياسي ما، مترافقة مع حركة حصار شامل على القطاع، وصلت الى تهديد وكالة الغوث "أونروا" بأنها أمام كارثة مالية في غزة، من أجل تمرير ما يجب تمريره من الصفقة الأمريكية..

الحرب إحتمال قائم، الحصار فعل قائم، لكن الغائب موقف فلسطيني موحد، او شبه موحد، حيث قيادة رام الله لا صلة لها بكل ما يدور في القطاع، بل هي جزء من أدوات الحصار وتعمل بكل السبل لتركيعه، فيما حركة حماس لا تزال فاقدة الأهلية السياسية وتتصرف دون أي تنسيق حقيقي مع قوى العمل الوطني، لكيفية مواجهة القادم سياسيا أو عسكريا، وتقف خلف معادلتها "غير الذكية" قصف بقصف ودم بدم"، دون أن تترافق معها أي رؤية سياسية وطنية موحدة..

جبهة غزة، تستوجب تشكيل موقف وطني موحد، بعيدا عن الغطرسة والتعالي، والتخلي عن عقلية "العسكرة والحمسنة" لكل ما هو في القطاع، ولتعيد النظر في شكل العلاقة السياسية داخل غزة، بما يتيح تشكيل "جبهة فعل" لمواجهة أي فعل أمريكي - إسرائيلي..

الحرب إحتمال قائم، ما يستدعي الإستعداد الوطني الجاد، وعلى قيادة حماس أن تسارع بترتيب "البيت" بما يخدم تحصينه سلاحا ضروريا لمواجهة أي خيار قادم عسكريا كان أو تسوويا..

ملاحظة: قرار مصر بفتح معبر رفح الى أجل غير محدد تمثل "بشرى إنسانية" لأهل قطاع غزة، ربما اصابت سلطة المقاطعة بغصة وسمة بدن، الخطوة المصرية تحتاج ترتيب مختلف لآلية السفر التي تثير غضبا غزيا واسعا!

تنويه خاص: تصريحات أمين سر تنفيذية مجلس المقاطعة بخصوص الحل الإنساني في قطاع غزة كان يستوجب قبله أن يعلن وقف جرائم سلطة عباس ضد القطاع، دونه يصبح الكلام تبريرا للحصار بغطاء وطني كاذب!

حماس وأوسلو و"خبز الشعير"!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور 12 عاما ونصف تقريبا على فوز حماس بإنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وبغالبية ساحقة، لا تزال تتعامل مع الواقع السياسي كما يحلو لها، ووفقا لما تراه خدمة لأجندتها السياسية ومصالحها الفئوية..

حركة حماس، التي شنت "حربا سياسيا وأمنية وعسكرية" وبتحالفات "غير فلسطينية" وارتباطات حملت كل علامات الإستفهام، في حينه مع اطراف ودول وجهات عملت لإسقاط المشروع الكياني الفلسطيني الجديد بكل السبل، تحالف كشف قادم الأيام بأنه تحالف عنوانه "حصار منظمة التحرير وزعيمها الخالد ياسر عرفات" والعمل على خلق البديل، أي بديل ممكن..

حماس، ذهبت لتطوير عملها العسكري بعد توقيع إتفاق أوسلو بما يلحق كل الضرر بالإتفاق، خاصة اللجوء المتنامي ليس عمل عسكري في الضفة وضد قوات الاحتلال ومستوطنيه، لكنها لجأت الى عمليات عسكرية تفجيرية هدفت المدن والبلدات في إسرائيل..

من حق حماس وكل القوى الفلسطينية أن تعارض إتفاق إعلان المبادئ - اتفاق أوسلو - الموقع عام 1993، ولها كل الحق السياسي الوطني أن ترى به كل ما هو "شر سياسي"، ولكن ضمن ما به وليس ما يقال عنه، وأن يرتبط الموقف بالمسألة الوطنية الفلسطينية، وليس خدمة لأطراف غير فلسطينية، وهو ما اثبتته طبيعة "تحالفات حماس" المتقلبة والمتنقلة من بلد لآخر حسب المصلحة والمنفعة، بدأت في علاقة تحالفية صريحة مع الأردن ولمدة قاربت عشر سنوات، وهي الفترة التي شهدت القيام بأكثر العمليات العسكرية التفجيرية من حماس، إحتضان متبادل المنفعة بين حماس والأردن التي عارضت رسميا إتفاق أوسلو ثم عدلت من الموقف دون أن تتخلى عن موقفها منه..

ولاحقا انتقلت قيادة حماس الى دمشق لتبني تحالفا سوريا إيرانيا، قاد أوسع حملة عداء للسلطة الوطنية ورئيسها ومؤسساتها، وجعلت هدفها إسقاط السلطة الوطنية بشعار "إسقاط أوسلو"..تحالف إنكشف أن وجود حماس به لمصلحة خاصة لا أكثر، رغم كل المواصفات التي أطلقت عليه، لتهاجر قيادة حماس بعدها الى قطر..

في بداية الحراك الأمريكي للمنطقة، فرضت واشنطن وتل أبيب وبدور قطري مميز جدا، قام به حمد بن جاسم، على رئيس السلطة محمود عباس الذهاب الى إجراء إنتخابات برلمانية جديدة، رغم انها تخالف كليا اتفاق أوسلو، بل تجاوز غير مقبول قانونا لذلك، لكن الكيان وأمريكا تجاوزا ذلك البعد لفرض مشهد جديد..

ومع إعلان عباس رضوخه للطلب الأمريكي - الإسرائيلي والقطري، خرجت حماس بمفاجأة سياسية كبرى، لتعلن مشاركتها في تلك الإنتخابات، لمجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي وفقا لبيانات حماس، بل وسلطة مشبوهة تخدم الاحتلال على حساب "المقاومة"، وتلغي هدف تحرير كل فلسطين، ولكنها تجاهلت كل ما قالت عن ذلك الاتفاق لتعلن خوضها إنتخابات مؤسسات الاتفاق..

إنتخابات فرضت بعد أن قادت أمريكا وإسرائيل أوسع حملة عسكرية ضد مؤسسات السلطة، وقادت حصارا أمنيا وماليا على السلطة بحيث توقفت عن دفع

رواتب موظفيها وقواتها الأمنية اشهر عدة، فيما كانت قوة حماس المالية ومؤسساها تعمل بقوة وحضور غير مسبوق..

وجاءت نتائج الانتخابات لتخطف حماس فوزا خارج كل التوقعات العملية، وقاربت من نسبة الثلثين، رغم انها لم تفكر قبل عام واحد فقط بخوض معركة الرئاسة التي شغرت بعد إغتيال ياسر عرفات، ما يشير الى أن السلطة لم تكن هدفا لحماس في حينه، بل جاء تلبية لطلبات خارجية..

حماس التي عبرت بكل ما لها عن سعادتها المطلقة بالفوز في التشريعي ثم شكلت حكومة خاصة بها، لم تشارك اي فصيل غيرها، عملت وفق إطار إتفاق أوسلو، وتحت سقفه كاملا، وأوقفت كل عملها العسكري في مناطق فلسطين من رأس الناقورة شمالا حتى رفح جنوبا، ومن البحر الى النهر..إستجابت فورا للشرط الأبرز (غير المعلن) لدخولها الإنتخابات بينها وبين من صنع اتفاق خوضها الإنتخابات..

حماس التي إنتقلت من "المقاومة" الى "المهادنة والمساومة"، عملت ولا تزال ضمن إطار أوسلو، بالبعدين القانوني والسياسي..

ولكن حماس، وضمن الإنتهازية السياسية التي ميزت مسارها منذ إنطلاقتها بعد عشرين عاما على عدوان 1967، تستمتع بكل إمتيازات إتفاق أوسلو، وتتمسك بها بكل ما يمكنها، وترفض كليا المساس بأي منها، وهي التي تخلت عن كل عملها التفجيري، وأن فوزها في حينه بتلك النسبة جاء نتجة عمل عدواني عسكري وأمني ومالي ضد السلطة، وليس لموقف حماس السياسي - المقاوم كما تدعي..

فما سبق الإنتخابات كانت أوسع مواجهة ضد الاحتلال قادتها السلطة وحركة فتح والخالد أبو عمار، طوال 4 سنوات، لم تكن حماس جزءا فاعلا فيها، سوى ببعض عمليات محدودة تمت بالتنسيق مع أجهزة أمن السلطة في حينه، ولسنا في مجال فتح ملف ذلك، لذا لم يكن فوز حماس نتيجة موقفها "الكفاحي" كما تحاول تزوير الحقيقة، بل نتيجة حرب عدوانية ضد السلطة الوطنية..

الواقع القائم، حماس تهاجم أوسلو ومن عمل أوسلو وتتهم من قام به بكل أصناف التهم، رغم أن دولة الكيان قامت بأكبر عملية إغتيال للإتفاق وصانعي الإتفاق، وتشن حماس حربا على إمتيازات الاتفاق وهي عمليا الآن أكثر الأطراف إستفادة من ذلك الاتفاق..

آن أوان أن تتصرف قيادة حماس بمسؤولية وطنية، تجاه المرحلة السابقة، وان تكف عن سلوك سياسي يبدو أن الهدف منه ليس تصويبا لمسار بقدر ما هو محاولة لتشويه مسار وتاريخ، وكأنها تريد صياغة التاريخ الفلسطيني حيث تكون هي، وليس حيث تكون الحقيقة..

حماس جزء من أطر اتفاق أوسلو رسميا، وهي وافقت عليه بخوض الانتخابات ضمن القانون الأساسي للسلطة، التي هي منتج الإتفاق، بل هي متمسكة به بعد أن "فقد ظله السياسي"، بأكثر مما تحدث عنه..

لو كان هدف حماس خيرا لتعاملت مع المرحلة السابقة بكل ما لها وعليها، وتبدأ هي قبل غيرها في تقديم تقييم حقيقي لمسارها، لما تأخرت في العمل ولما إنطلقت كبديل ولما حاربت مع أطراف عادت منظمة التحرير، ولما شاركت في انتخابات التشريعي وليس انتخابات الرئاسة، وما هو مبررها لوقف كل العمليات العسكرية التفجيرية منذ فوزها..

ما هي رؤية حماس القادمة وضمن اي مشروع، وهل لا زال تحرير كل فلسطين هدفها، وهل ستعود للعمل كما عملت سابقا، ام ان هناك مرحلة تاريخية بدات تستحق تفكيرا وطنيا مسؤولا بعيدا عن ثقافة الإنتقام والتشويه، وكأنها تعمل لسمح تاريخ الحركة الوطنية لتصيغه وفقا لرؤياها "الإسلاموية" الخاصة..

قيادة حماس عليها السلوك السوي في تقييم ما سبق لو كان الهدف خيرا للوطن.. وأن تكف عن التعامل وفقا للمصلحة الفئوية المقيتة..كفى مسار "الشعير مأكول ومذموم"!

ملاحظة: جولة نتنياهو الأوروبية كشفت ان دماء أهل فلسطين وخاصة في غزة لم تذهب هدرا كما تحاول بعض الأطراف الخنوعة وصفها..ما سمعه من ميركل وماكرون وماي يستحق المتابعة الوطنية..

تنويه خاص: انسحاب فتح - المؤتمر السابع من لجنة القوى في غزة ليست حلا للرد على سلوك حماس الأمني..عفكرة فتح بالضفة تمارس أسوء من ذلك ضد معارضيها..يجب رفض السلوك الأمني لطرفي الارهاب الداخلي!

"خطة ملادينوف السحرية" وخوف فريق عباس منها!

كتب حسن عصفور/ فتحت الصحافة العبرية جدلا سياسيا في الساحة الفلسطينية، لتضيف مسألة على عناصر "الإثارة الجدلية"، وبسرعة فائقة أصبحت تلك علامة لمزيد من "شقاق" آخر..

صحيفة عبرية، نشرت أن مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف بدأ بتجهيز خطة من أجل التوصل الى حل لـ"القضية الإنسانية" في قطاع غزة، التي سببها الحصار المشترك لسلطتي الاحتلال والحكم الذاتي في رام الله، بعد أن وصلت الى منطقة بات الصمت عليها يمثل مشاركة في الجريمة المعاصرة..

بالتأكيد، من واجبات الأمم المتحدة عدم الصمت على جريمة الحرب ضد قطاع غزة، وخاصة بعد أن أكمل رأس السلطة في رام الله محمود عباس أركان مؤامرة الحصار بوقف رواتب الموظفين، ما ينذر بكارثة مضافة تطال عشرات آلاف من الأسر ذات الدخل المحدود، وما ستتركه من "آثار سياسية - إجتماعية" مدمرة، ولذا يصبح الصمت مشاركة في جريمة العصر..

كنا نأمل أن تتحرك الجامعة العربية لتكون هي الطرف الأساسي للبحث في كيفية وضع حد لتلك الجريمة الكبرى، لكنها وأمانتها العامة وقفت تتفرج بذريعة "الشرعية"، دون أن تفكر بأن تلك "الشرعية" هي شريك في الجرم الذي لم يسبق له مثيلا سوى حملات القمع والإبادة التي ينفذها "الديكتاتور" الحاكم..

بداية شكرا للأمم المتحدة، على ما تعمل ولو من باب التفكير بالحل، وشكرا لملادينوف أحد أنشط من ممثل الأمم المتحدة في فلسطين منذ قيام السلطة الوطنية، في العمل بلا كلل لكسر حصار جريمة العصر على قطاع غزة، سكانا وأرضا..

وحتى ساعته لم تقدم تلك "الخطة السرية - السحرية"، التي اشارت لها صحيفة عبرية، لكن ما نشرته كان كافيا لكشف مواقف البعض من حقيقة الحصار، وبدلا من التفاعل الإيجابي مع عناصر الخطة، ما يمكن وما لا يمكن، بدأت بعض أوساط الرئيس عباس وأدواته التنفيذية والحركية والإعلامية بفتح النار على الشخص والهيئة التي فكرت بكسر الحصار، وكأن المطلوب هو العمل على طريقة الجامعة العربية، لا اسمع لا أرى ولا صلة لي بما حدث..

ما يشار الى "خطة ملادينوف" أنها تتناول أسسا لتحريك ملف الحل "الإنساني" للأزمة - الجريمة - الحرب المعلنة، وليس وضعا أسس لحل "سياسي"، كما تحاول أجهزة إعلام أطراف الجريمة المعاصرة التسريب..

هل يمثل إيجاد حل لأزمة الكهرباء التي تشل مناحي الحياة بل وتقصف عمر ألاف من ابناء القطاع لغيابها، وأثرها على القطاع الطبي، جزءا من "مؤامرة حل سياسي"، وكذلك البحث في كيفية حل أزمة المياه التي إرتفع منسوب تلوثها الى حد خرج عن أي مقياس بدائي ولم تعد صالحة سوى للزراعة وليس غيرها، مياه قطاع غزة هي الأكثر تلوثا في العالم، فهل العمل على إيجاد سبل للمعالجة يعتبر "جريمة سياسية"..وهل البحث في كيفية آلية عمل المعابر وإدخال البضائع جريمة سياسية!

الحقيقة التي ترعب الرئيس عباس وأعوانه هو أن تحل مشاكل القطاع، والخوف أن يتم البحث عن سبل كسر أحد أركان جريمته بوقف رواتب الموظفين، وتفرض دول الإتحاد الأوروبي آلية لصرف جزء مما تقدم للسلطة باعتبارها حق لأهل القطاع وليس لموازنة سلطة عباس تسرق وتصرف في مجالات "مجهولة"، ولرسم سياسية تمييز عنصري بين أهل القطاع وغيرهم..

المعركة ليست حول جريمة "الحل السياسي"، لأن ما يحدث في الضفة والقدس هو تنفيذ عملي للجريمة الكبرى، تهويدا وتقسيما وفرض قانون اسرائيلي دون أن نجد ردا ولا موقفا ولا فعلا من سلطة عباس وأجهزته الأمنية، لا فصيله ولا إعلامه يرى فيما يحدث جريمة تستحق الرد والمواجهة، فهدفهم فقط كيف يمكن حصار القطاع وإهانته بكل أشكال الإهانة، لأنه يساهم في تعرية موقفهم السياسي

والمستسلم كليا لدولة الكيان، وبات يمثل عنصر تحريض لرفض تلك السلطة التي فقدت كل ما له صلة بالتمثيل الوطني..

خطة ملادينوف، ليس "مشروعا سياسيا"، ولكنها عناصر لتخفيف الكارثة وليس حلها كاملا، وما يناقش يعلمه عباس ورامي جيدا، وتم إعلامهم به وتفاصيله منذ فترة، والحقيقة ليست كما تروج وسائل إعلامهم المجبولة كراهية للقطاع وكل من يرفض مخطط الحصار..

المشروع السياسي بدأ التنفيذ في الضفة والقدس وسلطة عباس وفصيله وإعلامه جزء شريك..وليتهم يخرجون لتحدي تطبيق القانون الإسرائيلي في الضفة، وبدأ ممارسة خطة ترامب بتغيير إشارات مسميات المناطق، ولم يعد هناك ما يشير الى تعبير أراضي السلطة، بل الى رموز المرحلة القادمة..

وقاحة إستخدام "الشرعية" ضد الشعب هي السبيل الأقصر لسحبها وفقدانها..

ملادينوف شكرا..فقطاع غزة يستحق أكثر!

ملاحظة: جيد أن تقوم "تنفيذية مجلس مقاطعة رام الله" بتوزيع المناصب بين الأعضاء بشكل فردي وسري وصامت..وين "بهرجة النصر" يا شرعية آخر زمن!

تنويه خاص: هل سنقرأ ردا من ياسر محمود رضا عباس (نجل رئيس السلطة) على ما ذكرته محطة فضائية لبنانية عن "فضائحه المالية"..الصمت شكله هو الأنسب له كيف لا يتعرى أكثر.زشة رايك النتشة رفيق صحيح!

درس أرجنتيني أول..إذا بالإمكان لو أردنا يا فلان!

كتب حسن عصفور/ أخيرا قرر المنتخب الأرجنتيني إلغاء مباراته مع منتخب الكيان الإسرائيلي، التي كانت مقررة لعبها في مدينة القدس بمناسبة مرور 70 عاما على قيام الكيان فوق أرض فلسطين..

مباراة روجت لها الدعاية الصهيونية بكل ما لها من إمكانات لتحيلها من مباراة رياضية الى مباراة سياسية، ومعها وضعت الفوز المسبق لها بتلك المباراة، التي لو إقيمت لمثلت ضررا معنويا خاصا لفلسطين القضية والمكانة، لقيمة إسم البلد واللاعب الأشهر في العالم..

وكانت ضربة بلا حسابات مسبقة، تلك التي طالت دولة الكيان قيادة وحكومة وسياسة، بعد أن أعلنت الأرجنتين عن عدم الذهاب الى القدس..

القرار جاء نتيجة عوامل متعددة، وبالتأكيد ليس سببا واحدا، لكنها "سلة" كان لها الأثر المباشر على ذلك، أولها ان الموقف الفلسطيني الرسمي، الذي أعلنه رئيس الإتحاد جبريل الرجوب، بدعوته لحرق صور ميسي في حال اللعب، والتركيز على النجم الأشهر في العالم وتحويله الى خصم بل وعدو، خاصة مع تصاعد القيمة الرياضية للنجوم عشية إنطلاق دورة كأس العالم في روسيا، وما سيرافقه من أثر معنوي لو بات ميسي ومنتخب الأرجنتين هدفا مباشرا للغضب الشعبي العربي والفلسطيني، وبدلا من الهتاف لميسي ومهاراته تحرق صوره ليصح عنوانا للكراهية بدلا من المحبة..

وبالتنسيق ايضا، عملت الجامعة العربية بالضغط عبر أكثر من وسيلة لمنع اللعب في القدس، لمخاطر تلك المباراة سياسيا، وقادت حملة موسعة مع الإتحادات العربية وما لها من مكانة في المؤسسات الرياضية العالمية للتأثير على قرار الأرجنتين..

وبلا شك كان لحركة المقاطعة العالمية (بي دي أس) دورا وأثرا هاما في التأثير على ذلك الموقف، خاصة وانها باتت حركة ذات اثر كبير وفاعلة، وتمثل صداعا كبيرا في رأس التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

وفي نهاية الأمر، لعب نادي برشلونة الأسباني دورا خاصا في تحريض ميسي لرفض اللعب في القدس، لما سيكون من خسائر هائلة للفريق الأسباني الذي يتمتع بشعبية طاغية مع الأبيض الملكي في عالمنا العربي، بل وما يتوقع من خسائر هائلة تطال حتى الإقتصاد..

خطوة صغيرة يمكن إعتبارها، ويمكن للبعض أن يستخف بها لأسباب غير سياسية، لكنها فعلا تمثل حدثا يستحق الإشارة اليه بكل تقدير وفرح سياسي، لكنه ايضا يفتح باب التساؤلات الكبرى، لماذا لا يتم التعامل مع كل من تطاول على الحق الوطني، مهما كان إسمه وصفته، ولما نجد التمايز بين بلد وبلد أو كيان وكيان..

نعم، ما حدث من جهد عام لتوجيه صفعة هامة لحكومة الكيان وكل أدواته الإعلانية، وما يقابلها من كسب فلسطيني وعربي، يجب أن يعيد رسم خريطة المواجهة دفاعا عن القدس، وأن المسألة ليست نقصا في القدرة والأثر والأدوات ذات التأثير، لكنه قرار سياسي لا أكثر..

ما حدث يوما مع غواتيمالا لما لا يكون مع أمريكا ايضا، لما لا تبدأ حركة فلسطينية واضحة بمقاطعة أمريكا في كل مناحي العلاقة، وأن لا تقتصر على مسبات عباسية، وشتائم إعلانية، فيما العلاقات الأمنية تتعاظم مكانتها والخدمات الخاصة في تقديم معلومات تحت مسمى "مكافحة الإرهاب" مستمرة، ورئيس مخابرات عباس كان ضيفا مميزا قبل فترة قصيرة على شرف المخابرات المركزية الأمريكية في واشنطن، لتقديم "كشف حساب خاص جدا"..

الحرب من أجل القدس ومكاننتها يجب أن لا يكون "إختياري" او بالقطعة، فما يمكن إعتباره مكسبا الآن يصبح بلا أي قيمة أو اثر ما لم يتم تحصينه بقوة أكبر..بل يمكن أن يتراجع بعض ممن فكروا بحساب خاص عما قرروه صوابا في حال لم يجدوا قوة جادة للتأثير على المتهم الرئيسي..

إلغاء مباراة الأرجنتين لها مكسبا وبها أيضا أسئلة لا تزال تنتظر ردا وفعلا..

ملاحظة: يبدو أن قرار مركزي المقاطعة بـ"فك الإرتباط" كان الهدف منه قطاع غزة وليس الكيان اللي طريقه مفتوحا على مصراعية الأمني والمدني مع الطغمة الحاكمة..بدها تفسير يا فصائل الخيبة الكبرى!

تنويه خاص: رياض المالكي شكله ما قرأ تصريحات "الجعجعاني" حول هزيمته لصفقة ترامب، وانه مسح بها الأرض، المالكي قال الصفقة بدأت بالتنفيذ فعلا..معقول "أبو جعجعة" يسكت على هيك صفعة وإهانة..لنشوف!

رصاص الفيتو الأمريكي بمساعدة عربية وبعض فلسطينية!

كتب حسن عصفور/ نعم صدقت الحكمة الشعبية التي نطقت، بـ"أن الصدفة خير من ألف ميعاد"، قول يستحق أن يكون حاضرا فيما حدث يوم الجمعة في الأول من يونيو 2018، وربما يصبح أحد معالم الشهادة الدولية لمطادرة مجرمي الحرب في أمريكا والكيان..

في يوم الجمعة، أطلقت قوات الاحتلال نيرانها لتغتال الشابة رزان النجار، مسعفة جرحى نيران العدو، ومسعفة روح من يقدمون ما يملكون لحرية وطن وشعب، رزان تلبس زيها الطبي بشعاره الشهير، لم تكن تمسك أي من "أسلحة الدمار الشامل" التي تهدد كيان مصاب برعش دائم من غضب فلسطيني، بات قطاع غزة موطنه الراهن..

إغتيال رزان كان الرد الشعبي على كل ما قالته تلك القبيحة روحا نيكي هايلي مندوبة دولة الشر المطلق، أمريكا، التي باتت تتصرف بكراهية لأي مظهر إنساني من أجل أن تبق أداتها المباشرة أقوى..

أمريكا، وعبر أحد أكثر بني الشر نطقا بالحقد والعنصرية، رفعت يدها لتسقط قرارا يدعو الى توفير الحماية للشعب الفلسطيني، قرار لا يوجد به ما يمكن أن يمثل "تهديدا إستراتيجيا" للكيان الإسرائيلي، لكنه يمثل "جدارا واقيا" للشعب الفلسطيني من جرائم ذلك الكيان..

الصدقة الأهم، ان تصرخ هايلي كيف للقرار الا يدين صواريخ غزة، التي لم تجرح أي كائن حي، إنسانا أو حيوانا رغم الرقم الكبير الذي ذكرته تلك القبيحة، لكنها لم ترمش بل لم تتذكر أن هناك مئات من الذين سقطوا قتلى برصاص قوات كيانها، خلال أسابيع وآخر"عنقود الشهداء" كان يوم الأول من يونيو يوم الفيتو الأمريكي لتشجيع الجريمة وحماية المجرم..

وبلا أي بحث عن أسباب ذلك، لن نجد سوى أن الرد العربي أو القوة العربية باتت خارج أي فعل حقيقي للرد على الموقف الأمريكي، الذي يجسد قمة الإحتقار للمنظومة العربية، رسميا وشعبيا، لم تعد تقيم وزنا لأي من عناصر الوجود العرب، لأنها باتت تدرك تمام الإدراك أن أي بيان ينتقدها لا قيمة له، ما

دامت كل مصالحها مصانة، بل تتعاظم حركة السيطرة لها على قرار المنظومة العربية، وتفرض "نمطا من خاوة سياسية - أمنية" على بعض أنظمة العرب..

إستسلام سياسي رسمي عربي هو القوة الداعمة بالكامل للموقف الأمريكي، ومعه المشهد الفلسطيني، الذي لم يعد موحدا، ولا حاضرا بما يجب أن يكون، ومع غياب كلي للقبضة الفلسسطينية والتي كانت فاعلة، الضفة مصابة بسكون لم يسبق ان كان، منذ الاحتلال عام 1967، هدوء يصاحبه حالة "إسترخاء كفاحي" نادرة، لم تعد تهتز أي من مناطق الضفة المحتلة، وما أن يحدث خروج على النص حتى تستنفر أجهزة امن محمود عباس بالشراكة مع أمن المحتلين للمطادرة الساخنة حتى يصلوا الى من خرج عن السكون المتفق عليه..

إفتخر الإعلام المحلي بحضور 250 ألف فلسطيني الصلاة في المسجد الأقصى في ثالث جمعة رمضانية، وإعتبرت "تحديا وطنيا"، لكنها ما أن أنتهت صلاة الجمعة حتى ساد السكون المكان بلا اي أثر يسجل، مفارقة نادرة قلما كانت تمر مرورا كما كان..خاصة وأنها تزامنت مع جمعة غضب غزية عنوانها مصير مشترك، وتوافقت مع ذكرى رحيل القائد فيصل الحسيني، أمير القدس..

حالة السكون الكفاحية في الضفة والقدس هي رسالة سياسية، انه لن يكون هناك تكلفة حقيقية لجرائم دولة الكيان، وبالقطع من يحمي ذلك الكيان، بل الأكثر كارثية، ان تكون تلك الجرائم بغطاء التنسيق الأمني المشترك لأجهزة عباس مع أجهزة المحتل..

سلوك زمرة يمثل ذريعة للخنوع الرسمي العام..

رصاص الفيتو الأمريكي ينتظر القبضة الفلسطينية، كي تجبر الآخرين ان يتذكروا هناك من يقول ويفعل..

فيتو أمريكا ضد قرار حماية الضحايا من المجرمين يجب أن يكون نقطة فصل سياسي كبير في المسار الوطني!

ملاحظة: حضور صائب عريقات اللقاء الثلاثي في القاهرة، ومعه مدير مخابرات عباس يثير أسئلة عدة، خاصة وأن الآخرين وزراء خارجية، هل هناك "طبخة سياسية"..لا يوجد حضور عفوي مش هيك يا دوك!

تنويه خاص: في جلسة مجلس الأمن حضرت دموع مندوب فلسطين لكنه أضاع ما كان أبلغ اثرا لو انه قام برفع صورة رزان ..صورة كان لها ان تبقى حاضرة في أي إشارة للجريمة..خسارتك رياض!

رفض "الحل الإنساني" لغزة ليس "حلا"!

كتب حسن عصفور/ خلال الأسابيع الأخيرة، ومنذ أن قرر رئيس سلطة المقاطعة، قبل دخوله في طور "السكون السياسي"، تشديد حصاره على قطاع غزة، توافقا مع حصار دولة الكيان، والحركة الدولية تنشط لبحث آثار تلك الأزمة، وما يمكن أن يتطور عنها من أفعال وردود أفعال..

عندما أعلنت مسؤولة العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي موغريني، مع وزيرة خارجية النرويج، انه غير مسموح لأي كان، (والكان هنا عباس) بتجويع أهل غزة، وسيتم البحث في عدة سبل لوقف ذلك، دون أن يتم تحديد كيفية تنفيذ "الوعد الأوروبي"..

وفجأة برزت إعلاميا، ما عرف بـ"خطة ملادينوف" للبحث في حل الوضع الإنساني في القطاع، وبالتوازي بدأت الإدارة الأمريكية تربط حراكها السياسي أيضا بالوضع الإنساني، ولم يعد ذلك "سريا"، بل علانية وتم بحثه مع حكام عرب، فيما ملادينوف تحرك بين أطراف عدة، لشرح خطته التي تقوم على توفير الخدمات الأساسية، في الكهرباء والصحة والتبادل الإقتصادي والمياه، دون أي إشارة الى مسألة الرواتب التي قطعت بقرار من عباس، ورفض تطبيق ما تم "التوافق" عليه خلال عقد مجلس المقاطعة، كـ"رشوة خاصة" لبعض القوى التي بررت مشاركتها في مجلس غير وطني وغير قانوني" بأنها تدافع عن الحقوق من داخل المؤسسة"، رغم أن الحقيقة ليست كذلك أبدا..

ومع بدء التحركات حول إيجاد سبل فك الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في القطاع، خرجت "العصبة السياسية" لمجلس المقاطعة لتعلن، وبلا أي خجل، أن تلك المحاولات تمثل خطرا سياسيا ويجب رفضها، وفتحت ما تبقى لها من

"خطوط إتصال" مع أطراف خارجية وعربية (من خلال المخابرات)، للتحريض على "خطة ملادينوف"، وكذا الموقف الأمريكي..

حملة إعلامية باللغات الحية لحصار ما يمكن وصفه خطة لفك الحصار، والأدهى ان تحدثت بـ"حرص شديد" على "المصلحة الوطنية العليا"، وأشارت الى مخاطر تلك الخطة على مستقبل المشروع الفلسطيني، وطبعا لم يفت هؤلاء ان يربطوا بذلك بأنه "محاولة إلتفافية على موقف الرئيس عباس الصلب جدا ضد صفقة ترامب"، موقف يحمل طابعا هزليا لا يمكن أن يصدر عن جهة ذات صلة بفلسطين..

كان يمكن تأييد موقف تلك الجهة "المغتصبة" للقرار الوطني، لو أنها بادرت فورا بوقف جرائمها ضد قطاع غزة، وإلغاء "العقوبات العباسية" التي بدات منذ أبريل 2017 عبر الخطاب الشهير لخاطف الشرعية محمود عباس في البحرين، لكن أن تتصدر هذه "العصبة السياسية" حرب رفض أي تحرك لأي حل إنساني، دون أن تتقدم بفعل حقيقي لإنهاء جرمها الوطني، يصبح ما تقوم به ليس سوى إمعان غير مسبوق في مسار الحرب الإنسانية ضد أهل قطاع غزة..

سلوك هذه المجموعة، يقدم أهم خدمة سياسية عمليا ونظريا لتنفيذ المشروع الأمريكي، وأي خطة غيرها تعرض في "سوق البحث السياسي"، لحل "الوضع الإنساني"، رغم الرفض اللفظي لغالبية الفصائل الفلسطينية في القطاع..

كان الأولى بمن يرفض أي خطة لحل الأزمة الإنسانية في لقطاع، ان يعمل على إلغاء كل القرارات العقابية، وإعادة الحقوق المسلوبة، والتراجع عن سياسية إستخدم الراتب كسلاح ترهيب وترغيب، على الطريقة الاحتلالية، وأن تنتهي ومرة واحدة على كل من إتخذت بحقهم قرارات غير شرعية وغير قانونية..

الرفض من قبل "العصبة السياسية" لأي حل، دون بديل لحل ليس سوى إعلان صريح بأن الهدف ليس رفض مشروع سياسي أمريكي، بقدر ما هو "إجراء عقابي" ضد أهل القطاع، بهدف فرض مشهد سياسي خاص يتفق والرؤية المشتركة لـ"غرفة التنسيق الأمني"..

المسألة لم تعد فيما تصرخ به تلك "العصبة"، بل في انها لم تعد بذي صلة بحركة الأحداث المتسارعة، خاصة مع جولة وفد ترامب الذي بدأ عمليا في ترتيب المشهد، دون اي إعتبار لها، وكأنها باتت "شبحا سياسيا"، في حين تتجه الأنظار أكثر نحو قطاع غزة، ليس لسبب "حل أزمة إنسانية" فحسب" بل لتطويق أي تصاعد عسكري على "جبهة غزة"، والذي يبدو انه بات خيارا لبعض أوساط حكومة الإرهاب الإسرائيلي..

لا خيار أمام تلك العصبة سوى المسارعة بإنتزاع قرارات من رئيسها، الغائب عن الحضور الوطني العام، لوقف حصاره وعقوباته المفروضة على القطاع، والرواتب جزء منها، لكل من تم قطع راتبهم، قبل أكثر من عام..وبعدها يمكن فتح باب الحوار الوطني سريعا لترتيب "البيت" بعيدا عن "مخرجات مجلس المقاطعة"..كبادرة عملية جادة لمواجهة "المؤامرة الكبرى"، لو حقا لا زالت تلك "العصبة" تريد "حلا وطنيا"..

الرفض الفارغ لم يعد مقبولا ولن يكتب له أي نجاح..!

ملاحظة: عادت الإشاعات عن صحة محمود عباس تفرض ذاتها..غياب كلي عن مقره وغياب عن الظهور العلني وتوقف حركة السفر..هل من حق الشعب معرفة حقيقة مرض "الرئيس"!

تنويه خاص: "الجعجاني" يتحدى من يثبت بوجود عقوبات على غزة.. شو رأيك راجع خطاب عباس في البحرين وخلي الشيخ يترجم لك رسائلة الإنجليزية للكيان..وإسال الناس اللي تظاهرت ..يمكن تفهم مرة معنى العقوبات !

"سلاح غزة الحارق" هل يجبر "عباس" على وقف جريمته!

كتب حسن عصفور/ عندما كتب الأخوين رحباني، "طيري يا طيارة طيري يا ورق وخيطان"، لم يخطر ببالهم أن تصبح تلك الطائرة التي جعلت منها خالدة الفن فيروز، حاضرة في كل مناسبات طفولتنا، ومنها رمزت الى جانب من جوانب الحرية "الفردية" في حركة الإبداع الخاص..تصبح "سلاحا فلسطينيا

فريدا"، سلاح صناعة غزية، كرس ذاته كـ"سلاح حرب ودمار" ضد عدو حاقد وغاصب ومحتل..

"طائرة ورقية" باتت اليوم عنوانا لأهم وسائل الإعلام حيثما يتم تناول الخبر الفلسطيني والصراع مع الكيان، "عيدان خشبية وورق وخيطان"، أرخص سلاح تدميري في عالمنا المعاصر، سلاح خارق حارق، لا تقف أمامه كل مخترعات الكون التكنولوجية، ولا مكان للقبة الحديدية لتعترضه، سلاح بلا ثمن يذكر سوى قرار وإرادة..

المقاومة الشعبية دوما كانت هي المخزون لكل أشكال الكفاح، هي ولا غيرها الأكثر تأثيرا في مجرى الصراع مع محتل من طراز خاص، ليس كأي محتل وغاصب، لذا دوما يحتاج الى الخروج عن "المألوف"، و"إبتكار ما يمكن إبتكاره فعلا مقاوما شعبيا"..

الطائرة الحارقة، هي آخر منتجات السلاح الشعبي الفلسطيني، صنعت في قطاع غزة، وباتت ماركة مسجلة لأهلها تنتظر فتح أبواب التصدير، طائرة حارقة ألحقت بالعدو خسائر تفوق كثيرا أي تدمير، ليس في البعد الإقتصادي فحسب، بل أمنيا ونفسيا، هلعا ورعبا، خوف متواصل من سقوط تلك الطائرة التي وسمت بألوان علم فلسطين، وهزمت بها كل رايات الفرقة الفصائلية

طائرة حارقة خارقة، سلاح لم يكن يوما ضمن أي حساب، فكما صنع الفلسطيني من الحجارة فعلا للمقاومة، وجعل منها رمزا لكفاح الشعب، بتلك الحطة التي أصبحت رمزا للثوار، كوفية فلسطينية عرفاتية..سلاح يضاف الى ما كان للفلسطيني من فعل وتمرد على "المألوف" من أدوات وسبل المقاومة..

لم يسبق الشعب الفلسطيني من لجأ لتطوير وسائل المقاومة شعب آخر، حركة إبداع منذ إنطلاقة الفعل على استعمار وإغتصاب واحتلال، مسار كانت كل الأدوات به من المتاح..من الخنجر الى السكين، من الحجر الى الطائرة الحارقة، من هبة الى إنتفاضة، وبها كل ما توفر من أسلحة كانت داعمة لتلك المسارات الكفاحية..

ما تثيره الطائرة الحارقة الخارقة داخل الكيان، من أثر فاق كثيرا كل التوقعات، بل ان من أحال "اللعبة الورقية" الى "سلاح تدميري" لم يصل الى تقدير ما وصلت اليه، سلاح ألحق خسائر بملايين الدولارات دون تكلفة تذكر..

باتت الطائرة الحارقة الخارقة زمرا لمسيرات الغضب الشعبية، فرضت ذاتها عنوانا، كما فرض الحجر ذاته والسكين حضوره، ها هو سلاح جديد يمنح الفلسطيني تفوقا نوعيا، وقوة تجعل من العدو تائها متخبطا..

مقارنة بمعادلة الثأر السياسي (قصف بقصف ودم بدم)، نجد كم أن سلاح الطائرة الورقية ربح الرهان، واصبح يشكل "هاجس رعب حقيقي" للكيان سياسة وأمنا ودوائر إقتصاد، فهو السلاح الذي لا يمكن السيطرة عليه أو منعه سوى بقرار من مطلق الطائرة، كسر الجدار والسياج وكل أدوات المنع المتوقعة..

سلاح يمكنه أن يمثل تغييرا نوعيا في معادلة المواجهة، فهو حارق ومتفجر في آن..ولا يمكن لأي كان أن يمنع ذلك، وستبقى دولة الكيان تبحث عن كيفية صد ما لا يصد ..

أمر نتنياهو بإقتطاع قيمة الخسائر التي سببها "السلاح الحارق الجديد" من اموال المقاصة للسلطة، يمثل رسالة لمحمود عباس رئيس فتح وسلطة المقاطعة، بأن حكومة تل أبيب لن تتحمل خسائر الغضب الغزي وحدها، فالحصار مشترك وثمن الغضب من الحصار يجب أن يكون "مشترك"..عباس عاقب قطاع غزة، فبدأ نتنياهو يعاقبه بطريقته، ليدفع هو ثمن ذلك السلاح العجيب..

فهل يخضع عباس ويرفع العقوبات عن القطاع تحت ضغط من حكومة بيبي، التي تقع تحت ضغط سلاح غزي غير مسبوق..

معادلة غاية في الطرافة تختزل المشهد السياسي بكامل أركانه..عباس يعاقب غزة، غزة تعاقب دولة الكيان، حكومة الكيان تعاقب عباس..وكأنها معادلة خارج كل مسارات المنطق، لكنها في الزمن العباسي أصبحت منطقية!

ملاحظة: "الرجوب"، استنجد بحرس وتنسيق أمني خاص ليذهب الى البلدة القديمة في القدس..فوجد ما يستحق طردا من شبابها..من اعتبر البراق حائطا لمبكى اليهود لا مكان له عند أهل البراق "ريغيف"!

تنويه خاص: شو أخبار تنفيذية مجلس المقاطعة..مش قالوا أنها ستجتمع، شكله الرئيس عباس مش قادر على رؤيتهم..صحيح ليش ما بيظهر أبو مازن من كم يوم..لعل المانع خيرا أو مش سفرا سريا!

سلطة عباس وعنصرية غير مسبوقة!

كتب حسن عصفور/ ربما نجد من بين القوى التي خذلت ما كتبت في أوراقها، انها تمثل الشعب الفلسطيني بمشاركتها في مجلس المقاطعة الكارثي، تخرج لمن تدعي تمثيلهم وتعلن، انها وقعت في خطيئة سياسية كبرى، عندما أعتقدت أن الذي كان هو عمل لتعزيز المؤسسة وشرعيتها، لكن مسار الأحداث، وخاصة ما يتعلق بالتعامل مع قطاع غزة كشف كل مستخبيات العار الوطني..

فصائل قدمت غطاءا لعار مضاف، لم يعد السكوت عليه ممكنا، بأن سلطة محمود عباس، بكل مكوناتها تعمل ليل نهار لتمرير أخطر مؤامرة على الشعب الفلسطيني، وتكريس "عنصرية سياسية" بين جناحي "بقايا الوطن"، ما يمثل الخدمة الأكبر لتمرير صفقة ترامب، وتهويد المقدسات وبعض الضفة، وفصل مكونات الكيانية الفلسطينية الى مقاطع تحت "وصاية إقليمية معاصرة"..

سلطة محمود عباس، ومنذ ما يزيد على العام قررت ترسيخ فصل سياسي - إداري بينها وقطاع غزة، لحسابات تم التوافق عليها مع سلطة الاحتلال والإدارة الأمريكية مقابل إغلاق كل الملفات الخاصة حول علاقة البعض بإغتيال الشهيد الخالد أبو عمار، وترتيبات الإنقسام الوطني، ثم تفتيت الحركة الوطنية وتدمير المؤسسة الرسمية الشرعية، وفساد نادر عائلي وشخصيات معلومة الإسم وخدمات أمنية محلية وإقليمية وعالمية..

سلطة عباس، قررت أن تهين قطاع غزة ليس لحقد على حماس، كما تدعي هذه الطغمة الفاسدة، بل لكسر شوكة روح التمرد الوطني، وفرض ما يمكن فرضه على القطاع، تحت شعار إستعماري قديم، إنقاذ ما يمكن إنقاذه، هروبا من كارثة صغرى الى كارثة كبرى..

أن تعلن طغمة عباس يوم الإثنين 4 يونيو 2018، أنها قررت صرف راتب كامل لموظفي الضفة، وبعض راتب لموظفي قطاع غزة بعد قطع دام أشهرا، فهذا ليس "خللا فنيا" بل هو "خلل وطني" بإمتياز، له أهدافه السياسية والوطنية، يكرس الفرقة والتمايز ويرسم ملامح علاقة بين سادة وعبيد، علاقة تمييز عنصري، وكأننا في جنوب أفريقيا، موظفين بيض لهم كل المميزات والامتيازات، وموظفين سود يعاملون معاملة درجة ثانية..

الانحطاط لا يقف عند تمييز عنصري صارخ، بل أن تجد بعض "العبيد"، كما كان دوما في التاريخ تبريرا لتلك السياسية غير الوطنية وغير الأخلاقية، بل ويبحثون كل ما يمكن أن يبرأ "كبيرهم" المصاب بعطب وطني منذ زمن بعيد..

قرار سلطة عباس وحكومته ضد قطاع غزة، لم يعد حصارا سياسيا فحسب، بل إهانة وطنية وتمييز عنصري لا يجب السكوت عليه، وما لم يتم التراجع عنه، والإعتذار للشعب ومحاسبة القائمين عليه، ولو جزئيا يصبح العداء الوطني لهذه الطغمة واجب وحق، وتفقد شرعيتها الوطنية، وتمهد الطريق للعمل لسحب أي تمثيل لها..

ما حدث يوم 4 يونيو فضيحة وطنية جديدة، والمفارقة تزامنها مع نكسة يونيو أو الهزيمة الكبرى الثانية للعرب في القرن الماضي، وكأنها رسالة وكسة مضافة من قبل هذه الطغمة الفاقدة لوطنيتها..

المسؤولية لم تعد رهنا بتلك الطغمة، بل لمن وافقها على البطش والتمييز والتفرقة الوطنية، فصائل ما لم تعلن براءتها من أفعال هذه الطغمة، وتخرج لتعلن رفضها ومقاومتها لسياسة التمييز العنصري الجديدة تصبح هي جزءا منها، وبالتالي تفرض الضرورة معاملتها كما معاملة أركان الكارثة الكبرى الجديدة..

مهلة زمنية لعدة أيام، تمنح لهذه الطغمة، إما التراجع والإعتذار الوطني أو الاستعداد لتصبح جزءا من التحالف المعادي للشعب الفلسطيني، ومقاومتها فرض عين..

أي عار هذا الذي يصبح فيه التمييز العنصري بين ابناء جناحي بقايا الوطن سياسة رسمية لسلطة كان يفترض بها انها وجدت لخدمة الشعب، وليس لصوص الشعب وخونته وعدوه..أيام ونرى أين تكون!

ملاحظة: رئيس الكيان الإسرائيلي طلب من رئيس سلطة رام الله محمود عباس العمل على وقف "الطائرات الحارقة" التي اصابتهم بهوس كبير...طلع ريفلين مش أهبل بس ولكنه غايب فيلة كمان!

تنويه خاص: هزيمة يونيو 1967 يبدو أنها بدأت بتحقيق أهدافها فلسطينيا في هذا الزمن العباسي - الحمساوي..تدمير بقايا الهوية الفلسطينية ومؤسستها الوطنية وتقديمها على طبق من رؤوس الشعب هدية للكيان العدو!

سلوك حمساوي "مقلق" للشركاء السياسيين!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تم إنتخاب "القيادة الجديدة" في حركة حماس، سواء رئيس مكتبها السياسي اسماعيل هنية، او رئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، والأمل كان كبيرا بحدوث "إنعطافة جذرية" في طريقة التعامل مع "شركاء الواقع الخاص" في القطاع ، بعيدا عن العلاقة في الملف الذي بات شبه مغلق، ملف التصالح الفصائلي..

رئيس الحركة اسماعيل هنية، من الشخصيات التي إكتسبت محبة شعبية وتقديرا سياسيا بعيدا عن اي صفة ترتبط به، وعله من أكثر شخصيات الحركة في القطاع يجد تجاوبا خارج أنصار حركة حماس، بل أن البعض يهمس حينا، بأن له من الرصيد خارج الحركة يفوق ما له بداخلها، سلوكه الفردي والحزبي لم يرتبط يوما بأي قضية "توتيرية" مع أي من فصائل العمل الوطني، ولم يسجل عليه حالة تصديع مع غير حماس، كما قيادات إسمها يرتبط بالتوتر قبل أن تتحدث..

كما ان مكانة يحيى السنوار النضالية، والمفاجأة السياسية التي أحدثها فوزة، وما أعلنه فورا بعد ذلك، وكسره قواعد "التوتر الحمساوي" مع الشقيقة الكبرى

مصر، وإستلهامه بعض من ما للخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، قدمته كمظهر "إنقلابي إيجابي" في السلوك الحمساوي.

وتوقع الكثيرون، أن هناك "عهدا جديدا" سيدق باب المشهد الفلسطيني عامة، وقطاع غزة خاصة، وان حماس على طريقة الإنتقال من "حركة مؤدلجة" ضمن قوى الإسلام السياسي، الى حركة وطنية منهجا وبرنامجا، تعيد التوازن لموقعها الشعبي - التنظيمي، بعد أن مهدت لذلك بوثيقة أعلنها رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل من مقره الدائم في العاصمة القطرية، وثيقة ألمحت الى "جديد سياسي واقعي" خطوة لفك الإرتباط بالجماعة الإخوانية، تماثل ما أقدمت عليه حركة النهضة التونسية وقبلها "العدالة المغربي"..

لكن واقع الحال السياسي، أن حركة حماس، قيادة ومواقفا لا تزال تعيش حالة من "التيه" و"الإرتباك السياسي والمسلكي الذي لا يشير الى أن حركة "التغيير الثورية" التي توقعها غالبية أهل فلسطين في طريقها الى أن تطبع حماس، بل ان حركة "الشكوك" العامة بها مواقفا وتحركا ومظاهرا فتح "أبواب الريبة" على مصراعيها..

حماس تصر أن تطبع سلوكها في القطاع سلوكا أمنيا قمعيا، تتصرف وكأنها صاحبة "الحق المطلق" في فعل ما تراه هي "صوابا"، لا تقيم وزنا لأي قوة أو فصيل، تفرض منهجا ومنطقا لا يمكن ان يكون "أرضية لعمل مشترك"، بل نقضيه تماما..

حماس ومنذ حادثة السرايا لم تقدم بيانا جادا لتفسير تلك "الهمجية" ضد "حراك معلوم"، ولم تجد تفسيرا لهتاف من العهد الظلامي الذي طبعها، "علمانية برة برة" وهي تعلم يقينا أن غالبية قوى الشعب الفلسطيني هي علمانية بامتياز، وان ترداد الشعار بذاته يكشف "داعشية كامنة" داخل حماس وجهازها الأمني..

حماس وبعض من "عصبويها" حاولوا الصاق الحدث بـ"مجهول"، عجزت عن معرفته، الى أن خرجت علينا حادثة وفاة الشاب وليد الدهيني، وباستخفاف كما العادة، وبلا اي تحقيق أو تشريح أصدرت حماس حكمها بان الشاب قد إنتحر، وكان للحادثة ان تمر لولا ان له عائلة أصرت على غير رواية

حماس..وأصدرت بيانا واضحا، أجبرت به منظمات حقوقية بعد صمت لساعات أن تطالب التحقيق في وفاة وليد..

المؤشرات الأولية لا تقول عن انتحار بل هناك تعذيب وآثار ضرب واضحة، وبعيدا عن أسباب الإعتقال وما سيكون من حقيقة الوفاة إغتيالا أو قتلا أو إنتحارا، ما يستوجب القول هنا، متى تدرك حماس أن تلك المسائل لا تمثل رسائل ايجابية..

وفي السياسة، لا تجد أي من "شركاء حماس" الواقعيين يمكنه ان يعرف حقا ماذا تريد، وما هي خطواتها القادمة، وهل الرسائل التي يطلقها كوادرها على مواقع التوصل الإجتماعي في فتح قنوات اتصال بالكيان جزء من لعبة سياسية خاصة، ام رسائل سياسية خاصة الى جهات غير فلسطينية ان حماس تستطيع!..

حماس في الجانب العسكري بحثت عن تشكيل ما أسمته، "غرفة عمليات مشتركة للأجنحة العسكرية" للسيطرة على أي فعل ضد إسرائيل، كي لا يستجلب رد فعل غير محسوب، وهي خطوة وجدت ترحيبا ما، رغم انها غير واضحة بالمعني التنظيمي - الشراكة، وعلها أقرب الى المسمى من الواقع، لكن في السياسة هناك حركة تعتيم عالية بل وتخبط ملحوظ..

قيادة حماس مطالبة بتحديد رؤيتها السياسية في كل مفاصل العمل الوطني، وأن تعمل ضمن آلية مشتركة في القطاع، مع القوى التي تقبل ذلك، لأن فتح - المؤتمر السابع لن تكون بالتأكيد، وتشكيل "غرفة عمليات سياسية مشتركة" أصبحت أكثر ضرورة من العسكرية..

حماس عليها أن تسمع من غيرها عنها سلوكا وممارسة ومواقفا، وأن تكف عن التعامل وكأنها "حركة ملائكية"، فهي لم تكن يوما كذلك ولن تكون، هي حركة سياسية لها ما لها وعليها ما عليها، دون ذلك ستبقى حركة واهمة أنها قادرة على تحقيق "المراد"، شاء من شاء وأبى من أبى..

حماس أمام مفترق طرق جاد وحقيقي، الشراكة الحقيقية أو العزلة الفعلية..

الغرور قاتل وبداية للإنهيار..حكمة شعبية واجبة!

ملاحظة: رحلت "الأم فولا" أو "الحاجة فولا"، فيليستيا لانغر الإنسانة التي عرفها أهل فلسطين وهي ترفع راية الحق الفلسطيني..إنسانة جسدت حقا قيمة النضال المشترك دون تدقيق في الدين أو الهوية..فلسطين نعتها (عدا حماس) لأنها تستحق وأكثر..سلاما لروحها!

تنويه خاص: لو كان هناك مؤسسة فلسطينية حاضرة لما سمحت بمهزلة سياسية كما كان من توزيع بيان عن زيارة عريقات وفرج "السرية" الى عمان بعد يوم من نشره في كل وسائل الإعلام سوى إعلام عباس..وبنص الوكالة الأردنية ..مهزلة تكشف واقع هذه العصبة وهزالتها!

شرعية "التشريعي" قائمة ما دام هناك سلطة..يا..!

كتب حسن عصفور/ دون النظر كثيرا لما قاله عزيز الدويك، وحقه في أن يكون "خليفة عباس" الإنتقالي، بحكم منصبه البرلماني، فالموضوع بذاته فتح حالة "جدل" قليله "قانوني"، وكثيره لغو سياسي فصائلي بلا أي وعي سوى التعصب الأعمى..

لو أن هناك قوة لها الغالبية في المجلس التشريعي، غير حركة حماس، بغض النظر عن إنقلابها في قطاع غزة 2007، ما صمتت الدول الأوروبية ومعهم أمريكا وكل الموسسات الدولية صاحبة الصوت العالي في "قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية"، وأيضا المنظمات المحلية الفلسطينية ذات المواصفات تلك أيضا..

لا يمكن أن تقف تلك الدول والمؤسسات وهي ترى "رئيس سلطة يقرر تجميد البرلمان المنتخب بشكل ديمقراطي، وبموافقة كل تلك الكيانات مضافا لهم دولة الكيان، فلو كان غير "حماس" الفائز وغير عباس الجائر، لقامت "دنيا الديمقراطية"، ولتوقفت كل أشكال المساعدات عنه ومؤسسته السلطوية، الى جانب إمكانية تجميد أي علاقات "برلمانية"، أو نشاطات مشتركة الى حين وقف الإجراء "غير الديمقراطي" ضد برلمان السلطة..

لكن، عباس بدعم أمريكي وغربي وتواطئ مؤسسات حقوقية دولية ومحلية، إستمر في تجاهل القانون الأساسي، وإستخف بكل الأبعاد الدستورية، ليس فقط بمصادرة حق البرلمان في العمل، بل تم إستبدال آلية العمل عبر "كتل مختارة" لتلقي لتضفي "شرعية" على اي إجراء غير قانوني ومنها موازنات سلطة عباس..

ولو كان هناك قضاء مستقل، لتمكن أي محام متخرج حديثا، أن يكسب قضية إلزام عباس بدعوة التشريعي للإنعقاد فورا، لممارسة دوره الرقابي والتشريعي..

التواطئ الغربي مع عباس كان جزءا من "ثمن سياسي" تم تقديمه لهم وقبلهم لدولة الكيان الإسرائيلي، بحيث يلتزم هو وأجهزته بشكل مطلق بتقديم "خدمات أمنية" ضد فصائل العمل الوطني في الداخل والخارج، لكل من المخابرات الأمرريكية وبعض الغربية الى جانب "شريكه اليومي" أجهزة الأمن الإسرائيلية، بتضليل نادر، أن ذلك جزءا من "إتفاق أوسلو"، وهو غير صحيح إطلاقا، رغم جهل قيادات حمساوية وهي تربط سلوك عباس الأمني بالاتفاق، لكن الواقع ليس ذلك القائم ابدا،،

المجلس التشريعي مؤسسة قائمة قانونا ولها الحق وحدها، ان يكون رئيسها هو الرئيس المؤقت للسلطة الفلسطينية حين إختفاء عباس لأي سبب كان، او عجزه عن القدرة لإستكمال مهامه، وفق تقرير طبي..

وإدعاء بعض من فتح، أن رئاسة التشريعي "غير شرعية" فيما "التشريعي" شرعي، فتلك قمة الجهل والغباء القانوني في آن واحد، وتكشف وحدها أن المسألة ليست قانونية بالمطلق، بل هي جزء من الإجراءات "الديكتاتورية" لرئيس السلطة محمود عباس..

أي قانون يعتبر التشريعي قائم وشرعي، ويتمتع الأعضاء المرضي عنهم من قبل "فريق عباس" بكل الإمتيازات المالية والشحصية، وما يزيد كونهم أعضاء في برلمان السلطة، فيما غيرهم تتوقف عنهم الحقوق وليس الإمتيازات فقط، ثم تصدر كتلة فتح - عباس التي خسرت 15 نائبا من قوتها لصالح كتلة تيار الإصلاح الديمقراطي بقيادة النائب محمد حلان، وتقرر منفردة وبلا أي سند ان "رئاسة التشريعي غير شرعية"..

وتلك مقولة تكشف كمية الجهل - الغباء السياسي قبل القانوني، فلا برلمان بلا رئاسة أو لجان، والقول بذلك يستحق المحاسبة والإدانة..

ويبدو أن معارضي حق التشريعي فيما له، يتجاهلون بعمد أو بلا معرفة أن السلطة الفلسطينية، رئيسا ومؤسسات تبدأ شرعيتها من شرعية التشريعي، مؤسسات من صلب القانون الأساسي، وليس من قانون "الهوى العباسي"..

ربما على عدد من أعضاء المجلس التشريعي رفع دعوى قضائية الى محكمة العدل العليا ضد قرار عباس "غير الدستوري"، بوقف عمل البرلمان، خاصة بعد أن وقع عدد من أتفاقات المصالحة مع حماس بصفتها كتلة الأغلبية التي إستخدمها ذريعة للتغول على القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، ولو تجاهل القضاء أو إستخدم القانون للممطالة في دراستها، يحق لثلثي أعضاء التشريعي كسر قرار عباس، ويمكن ان يتم توفير النصاب بتقنية "الفيديو كونفرس" التي إستخدمت سابقا وإعتبرت قانونية، لإنتخاب "مكتب رئاسة المجلس".

فتح ملف حق التشريعي مسألة قاونية ويجب أن لا تبقى أسيرة السكون والصمت ليس فقط لبحث ما بعد رحيل عباس، بل لوقف كل الإجراءات غير القانونية التي أقدم عليها، ومنها العقوبات على قطاع غزة..ومحاسبة أعضاء شاركوا في مؤامرة خطف حق المجلس القانوني..

التشريعي شرعي ما دام هناك سلطة ورئيس وحكومة للسلطة..وتنتهي شرعية المجلس في حالة تنفيذ قرار الأمم المتحدة 19 / 67 لعام 2012، وعندها يصبح لها مجلس تأسيسي جديد، ولكن ضمن توافق وطني وليس مرسوم حزبي..

الى حين ذلك أي قول بلا شرعية المجلس او رئاسة المجلس ليس سوى حالة "هذيان"، ورعب سياسي لا أكثر من حق حماس في تقرير رئيس السلطة المؤقت..

ملاحظة: التذمر الغزي من سلوك حماس وأجهزتها ورجالها في الحياة اليومية يصل الى "قمة التوتر"، ولو أتيح للناس حق التظاهر لخرجت غزة كلها تقريبا من السلك الى السلك..اصحاب الدعاء الديني الكلامي إحذروا غضب محروم وجائع..أوقفوا النهب العام لأهل القطاع!

تنويه خاص: مدير مخابرات عباس زار مصر والسعودية للإستماع الى ما كان من زيارة كوشنير..الغريب ان يكون مدير المخابرات هو رجل عباس السياسي الأول وكأنها "حملة ترويج" لرجل الخدمات الأمنية للأمريكان!

غزة وصفقات تتدحرج بين رضا صامت وغضب عاجز!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "ولولة" الجماعة العباسية حول ما يدور حولها، فإن الحراك السياسي يسير قدما بأشكال مختلفة، وما التحرك الأمريكي سوى احد جوانبه وليس كل جوانبه، وهناك أدوارا ودولا تعمل كطرف مساهم لـ"ولادة حل جديد" لإنهاء الصراع الفلسطيني العربي - الإسرائيلي..

جولة الوفد الأمريكي، تركت أثرا عبر عنه الرئيس الأمريكي خلال اللقاء مع الملك الأردني عبدالله يوم 25 يونيو 2018، أن هناك تقدما كبيرا قد تم تحقيقه في عملية السلام، فيما أعاد الملك موقفه بإطلاق مفاوضات جادة وصولا الى "حل الدولتين"، وهنا بدأ يتفارق مع الموقف "الرسمي" الفلسطيني الذي لم يعد يتقدم بموقف واضح من العملية التفاوضية، سوى التصريح "غير الذكي" لبعضهم بأن أمريكا لم تعد طرفا في عملية السلام، تصريح هو الأشد جهالة بالواقع السياسي..

روسيا التي إستقبلت وفدا من حماس تعزيزا لعلاقة خاصة بدأت بينهما دون أي إهتمام بموقف عباس، أعلنت أن امريكا "غير مؤهلة" للحل بشكل "منفرد" وهو قول دقيق وسليم سياسيا، وعليه دعت كل من عباس ونتنياهو الى موسكو لعقد "لقاء بينهما" برعاية بوتين وبغطاء مباراة نهائي كأس العالم..

وبذلك، روسيا أرسلت لواشنطن رسالتين في يوم واحد، باستقبال حماس بصفتها "لاعب مركزي" لا حل بدونه، ودعوة للثنائي عباس ونتنياهو فيما فشلت به أمريكا، ويبدو أنها لن تترك المشهد يسير وفقا للرغبة "الترامبية"، الى جانب قوة أوراقها في "الجبهة الشمالية"..

ملامح "حل الصراع" بدأت تتصدر المشهد الإعلامي، خاصة ما يتعلق بمستقبل قطاع غزة، بإعتباره خارج نطاق المشروع التهويدي"، أوجه تتركز أساسا حول

البعد الإقتصادي للحل السياسي الذي لا زال غير حاضرا، لكنه ليس "حلا إنسانيا" فحسب كما تحاول أمريكا تسويقه وترددده بغباء بعض أوساط عباس..

البعد الإقتصادي للحل هو جزء من صفقة حل قادم، يتبلور في أكثر من عاصمة ومع أكثر من طرف، وحماس أحدها، أعلنت أم لم تعلن، فكل حراكها وعلاقاتها الخاصة تشير الى ذلك..

بعض ملامح البعد الإقتصادي للحل السياسي، ما نشرته صحيفة "هآرتس" العبرية يوم 24 يونيو، ويستند الى إقامة مشاريع إقتصادية برعاية دولية في سيناء، كمحطة طاقة شمسة وميناء ومحطات كهرباء وتحلية مياه، الى جانب مشاريع أخرى مختلفة، تمثل "عمقا" للقطاع دون المساس بالسيادة المصرية. وعل ذلك البعد هو الأقرب للواقع كونه يتناول كيفية إخراج قطاع غزة من أزمات متعددة، وتمثل فتح باب جديد لتعزيز البعد السياسي للحل العام..

وبالتوازي، برز عرض إسرائيلي علني، هو الأبرز في السنوات الأخيرة حيث نشرت وسائل اعلام عبرية مشروع تم نقاشه بين المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي تمثل مركز الثقل الحقيقي في القرار السياسي الخاص بقطاع غزة، كما الضفة، وأيضا بعلم رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، وهو المشروع الأول من نوعه يحمل طابعا "شبه رسميا"، وليس كما سبقته افكار لأفراد وشخصيات..

"صفقة ليبرمان"، تسهيلات لميناء مقابل "أسرى وتهدئة"، يمكن إعتبارها دخلت طور التمرير وضمن عملية "تفاوضية" تدور بين حماس والكيان عبر جهات غير معلنة، لكن الإعلان عنها من المؤسسة الأهم في الكيان ليس عملا دعائيا، ومن يراقب الحركة الإعلامية لحماس يدرك جيدا أن هناك شيئا يحدث خلف الستار..

"صفقة ليبرمان" خطوة أولية لا تبدو انها جزء من الحل السياسي، وخارج "الصفقة الأمريكية"، الإ انها تساهم بتسريعها، وقد تصبح جزءا منها لاحقا..

نعم هناك "صفقات تتدحرج"، ويبدو أنها اصبحت أكثر سرعة من قدرة فريق عباس على الإستيعاب، وحركة حماس تدير حراكها الخاص بعيدا عن اي طرف غيرها، بولا "جعجعة" ولها بحراك مسيرات العووة "غطاءا كفاحيا"..

العويل السياسي لمجموعة المقاطعة، لن يشكل أي عقبة في بلورة البعد الإقتصادي للحل السياسي، والذي سيراه أهل القطاع ليس تنازلا ولا تخليا عن "الثوابت المتحركة"، بل رمبا "حلا إنقاذيا" والبعض قد يراه "ثوريا"..

التعامل مع المعروض ليس بتلك الحركة التجاهلية، فهي ليست ردا ولن تكون معرقلا أبدا مهما كانت "فخامة اللغة"..

ملاحظة: يقال أن تنفيذية مجلس المقاطعة عقدت إجتماعا مساء الإثنين، الغريب لم نقرأ شيئا عما حدث في تلك "القعدة" وهل تم تسوية زعل بعض فصائل، او أنها قبضت ثمنا مضافا لتصمت على إنهاء دور م ت ف!

تنويه خاص: تصريحات عزيز الدويك القيادي الحمساوي ورئيس التشريعي اعلان رسمي بأن حماس تتمسك بقوانين أوسلو وسلطتها وأنها تنتظر فرصة غياب عباس لـ"تقودها"..معقول صار أوسلو مطلب لحماس.. المصلحة أولا!

لمواجهة مؤامرة الإنفصال" بعد مرحلة "الإنقسام" -2!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك الكثير من الأسرار للكشف عنها فيما يتعلق بالمنهج السياسي الرسمي لرئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس وفصيله فتح، حيث كل الشواهد تؤكد على السير بخطى متسارعة لتمرير مخطط فصل بقايا الضفة عن قطاع غزة، فصلا سياسيا وكيانيا، وفتح الباب لكل أشكال "الوصاية السياسية" الإقليمية والدولية على "الحالة الكيانية المشوهة"، التي ستنتج لو تم تنفيذ "صفقة ترامب".

لا يوجد ما يثير الدهشة، في أن ممارسات عباس وفصيله، ومنذ عام 2005 قاد موضوعيا مسار إنهاك الشرعية وفتح الباب واسعا لمرحلة الإنقسام الوطني، ومؤخرا لفرض الإنفصال الوطني، من خلال الإصرار على قطع كل سبل إنهاء الإنقسام بذرائع لا تستقيم وطنيا، وبهروبه من تنفيذ نتائج لقاء بيروت لعقد مجلس وطني فلسطيني شامل، يفتح الباب لتعزيز "الشرعية الوطنية" بإنضمام حركتي حماس والجهاد الى منظمة التحرير، وهي الفرصة السياسية الأهم لأن تضم

المنظمة كل القوى الفلسطينية، لكن عباس، وضمن تنفيذ مخطط الإنتقال من مرحلة الإنقسام الى مرحلة الإنفصال رفض ذلك، وأصر على عقد مجلس مشوه وطنيا وسياسيا وقانونيا وبحماية أمنية إسرائيلية..

وجاء فرض "العقوبات الجماعية" على قطاع غزة، بالتزامن مع توسيع حركة الإرهاب الأمني والمالي ضد كل من يرفض المؤامرة، لتمثل خطوة متسارعة لتعزيز حركة الإنفصال، حصار مشترك مع دولة الكيان، في سابقة "تاريخية" تسجل لـ"عباس" انه كان شريكا مع المحتل لحصار جزء من الشعب الى جانب شراكته في ممارسة الإرهاب على جزء آخر منه..

المؤشرات السياسية تتجه الى أن تمرير ذلك المخطط المشبوه بات ممكنا، وقريبا وكل ما يحيط به فلسطينيا وعربيا ودوليا يساهم في ذلك، ويبدو من النظرة السريعة أن ذلك حقيقة، لكنها واقعيا حقيقة عرجاء، فكما الشواهد تقول انه مخطط قادم وسيمر، هناك كثير منها تؤكد بالقدرة على حصاره أولا، وعرقلته ثانيا وفرض "بديل وطني ثالثا"..

راهن فريق تمرير المخطط المشبوه على خفوت حركة "الغضب الوطني" في الضفة والقدس، وأن سياسة الإرهاب المزدوج ماليا وأمنيا أتت ثمارها، ولم يعد هناك حركة تفاعل كفاحي بين مكونات الجغرافيا الوطنية، في الضفة والقدس وقطاع غزة، الى جانب المثلث والنقب والجليل والشتات..

وإستخدموا غياب أي غضب شعبي حقيقي مع نقل سفارة أمريكا الى القدس ومجزرة غزة ذات اليوم، وتهويد للبراق وبعض الضفة، كدليل "إثبات" على ما يعتقدون مع تحالفهم، الى جانب أن "هبة الغضب الغزية" بكل ما بها من ملامح التمرد العام، لكنها تسير بلا ملامح سياسية واضحة، بل ان المخاوف تحيط بها أن تستخدم أيضا لتمرير المخطط الإنفصالي..

أي هبة غضب فلسطينية قد لا تحتاج للكثير مما تظن أطراف المؤامرة، وشعلتها قد تنطلق في أي لحظة ولأي سبب، لأن المخزون الكفاحي أعلى بكثير مما يعتدقون داخل مكونات الشعب، ولذا فالرهان عكسيا بأن هبة الغضب آتية، ولن تطول كثيرا، ولعل مظاهرة رام الله ليل 10 يونيو كانت بداية شرارة سياسية، وهي الأولى بهدا الحجم والوضوح السياسي التي تخرج ضد إرهاب السلطة قبل

أن تكون إرهاب الاحتلال، وهنا الدرس الأبرز والأهم لقيادة حصار الشعب وإرهابه..

ولكي تنطلق قوة الغضب بمظهر جديد، أصبح من الضرورة الوطنية صياغة ملامح الموقف والأدوات والعلاقات السياسية، والتحضير للمرحلة القادمة دون ضبابية أو ما يسمى بـ"لعثمة سياسية"..

ولتكن إنطلاقة الصياغة الجديدة من قطاع غزة، حيث القوى كافة حاضرة تتحرك بحرية نسبية بعيدا عن "غرفة التنسيق الأمني"، دون تجاهل منغصات ممارسات حماس الأمنية والسلوكية الفوقية الراهنة، لكن الحقيقة ان كل الظروف تقود الى القدرة على صياغة فعل جديد سياسيا وأداة..

مطلوب من قيادة حماس قبل أي فصيل آخر، ان تضع رؤيتها السياسية الجديدة التي تتناسب والعمل الوطني الموحد وفق الشرعية التاريخية للشعب تمثيلا وبرنامجا، رؤية اساسها "التشارك الوطني" ضمن البرنامج المشترك المتفق عليه، في إطار منظمة التحرير برنامجا وإطارا..

الإنطلاقة السياسية الجديدة تفرض صياغة جديدة للأداة السياسية التي عليها قيادة المرحلة القادمة لمواجهة "المؤامرة الكبرى"..

هل تدرك قيادة حماس المسؤولية التاريخية التي تنتظرها، للعمل جديا وبشكل حقيقي لإجهاض المخطط المعادي، بعيدا عن "الثرثرة السياسية التقليدية"، وأن حركة التمرد الغزية التي إنطلقت يوم 30 مارس، ومع كل قيمتها السياسية وما أثمرت من إعادة الروح الكفاحية وأظهرت قدرة شعب على أنه لا يركع لخائن أو محتل، قد تكون أداة خدمة لمشروع الإنفصال ما لم يتم وضعها في سياق مشروع مواجهة شامل ورؤية سياسية شاملة وأداة وطنية موحدة..

"جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة" كما يقال دوما مثلا شعبيا، فلا يكفي أن نتحدث عن هبة الغضب الغزية بانها فعل كفاحي، دون أن ندرك ما بها أيضا من قدرة إستخدام معاكس..

من هنا تكون نقطة البدء والبناء لكسر مخطط الفصل والإنفصال، فهل نشهد الإنطلاقة الوطنية في ذكرى أحد النكسات الوطنية يوم 14 يونيو 2007..

الكرة في ملعب قيادة حماس قبل غيرها!

ملاحظة: أن تغضب رام الله ضد إرهاب سلطة عباس وشراكتها في حصار قطاع غزة، فتلك رسالة ستهز "كرسي بات معطويا"، وستلاحق "فرقة الجعجعة السياسية"..شعارات الهبة أهم رسائل للخانع العام أنك العقبة الكبرى..والباقي معلوم!

تنويه خاص: يا عباس طل وشوف هيو الضفة عالمكشوف..وينك وينك يا دلال حكام السلطة أنذال..وهل بعد هذا القول قول يا "فرقة العار"!

معادلة قصف بقصف معادلة "ثأرية بائسة"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن قصفت أجنحة عسكرية لفصائل فلسطينية، بعدد من الصواريخ مناطق داخل الجنوب الإسرائيلي، وما أنتجه ذلك القصف من رد إسرائيلي، صدر بيان مشترك للأجنحة العسكرية، حدد معادلة "جديدة" في التعامل مع الكيان أسموها، "القصف بالقصف والدم بالدم"..

وسريعا روجت بعض قيادات سياسية وإعلامية لتلك المعادلة، وكأنها "إكتشاف نووي"، أو معادلة تحقيق "التوازن الإستراتيجي" بين قطاع غزة ودولة الكيان..وذهب البعض أبعد كثيرا من التباهي ببعض الرد الذي كان صوتيا لا أكثر، باعتبار أن المعادلة القادمة تؤكد ما لم يكن يوما قائما..

وبعيدا عن الجدل الذي لا يفيد كثيرا، فالحقيقة، وبلا أي جهد فكري أن تلك معادلة غير دقيقة وغير صحيحة، بل وغير عملية، ولن تجد طريقها نحو التوافق والوضع الفلسطيني يشهد حالة "إلتباس سياسي وأمني" في غزة، بعيدا عن الوضع القائم في الضفة والقدس..

"معادلة القصف بالقصف والدم بالدم"، هي تحديث المعادلة القبلية لمفهوم "الثأر"، أي "قتل بقتل - دم بدم"، وعمليا لا يمكن صياغة العلاقة بين الشعب الفلسطيني بمكوناته كافه، وفي مناطق تواجده بصياغة الثقافة الثأرية، ليس لأنها

قاصرة بكل المعاني عن تحقيق أي "توازن"، بل لأن القدرة محدودة ولا مقارنة بين قوة وقوة..

معادلة "الثأر الجديدة"، تمثل "ردة سياسية" للتفكير الفلسطيني في صياغة معادلة المواجهة مع الكيان، المواجهة الشاملة، بكل أركانها ومكوناتها، وأن الأساس الذي به تفوقت الثورة والشعب أخلاقيا وسياسيا على دولة الكيان، كلما نجحت في تطوير العلاقة بين أشكال الكفاح، كل بحسب الضرورة والممكن، والمطلق الوحيد في كل أشكال المقاومة، يبقى الفعل الشعبي العام..

وبتذكير بسيط، فإن الإنتفاضة الوطنية الكبرى التي إنطلقت ديسمبر 1987، حققت سياسيا للقضية الفلسطينية ما يمكن وصفه بمكتسبات تاريخية، ونقلت القضية من واقع لواقع جديد، وكسرت كل "أكاذيب" الكيان الإسرائيلي فيما روجته عالميا بـ"البعد الأخلاقي" في تعاملها مع الشعب الفلسطيني، فكانت الصورة التي حققت حضورا غير مسبوق، وجنود الاحتلال يكسرون عظام أطفال فلسطينيين، فاستحق جيش الاحتلال بوصفه "كاسر العظام" في مواجهة "أطفال الحجارة" - معادلة تستحق أن تبقى حاضرة دوما..

وراهنا، تمثل مسيرات الغضب التي إنطلقت في يوم الأرض من قطاع غزة، تغييرا هاما في مسار المواجهة مع المحتل وكيانه، وتمكنت معادلة القوة الشعبية في مواجهة القوة العسكرية من صياغة مشهد محلي - إقليمي ودولي جديد، وكشفت بعض المشاهد التي خلفتها مجزرة غزة يوم 14 مايو، وكذا إغتيال الفتاة المسعفة رزان النجار، كم أن مخزون القوة الشعبية الفلسطينية يمكنه أن يدخل الكيان في نفق مظلم بالمعنى السياسي العام..

معادلة القصف بالقصف والدم بالدم، معادلة غير سوية لا فكرا ولا واقعا، ولا يجب الإستمرار بترددها، كونها تشكل خنقا لـ"السلاح النووي" الفلسطيني الذي تجسدة قوة المقاومة الشعبية، والتي يمكنها بلا أي رصاصة واحدة ان تكسر هيبة أمريكا سياسيا وأخلاقيا ومعها دولة الكيان..

ومناقشة مجلس الأمن الأخيرة حول توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني فرضتها المقاومة الشعبية وليس المعادلة العسكرية اللا سوية..

ان تقاوم عسكريا في الضفة والقدس فتلك جزء من المقاومة الشعبية العامة، كونها أحد أفرع العمل الكفاحي، لكن قطاع غزة ليس محل تجارب لمعادلات غير سوية..ولعل حركة حماس تعلم يقينا ان كل عملياتها العسكرية الخاصة (الانتحارية - الاستشهادية)، لم تنتج أي مكسب وطني على الاطلاق، وأن قوة حماس وشعبيتها ليست بتلك العمليات، ولها اسبابها الأخرى، لا وقت لنقاشها الآن..

ما قبل إستشهاد ايقونة مسيرات الغضب المسعفة الفتاة رزان النجار، كانت مواقع حماس وكتابها يفتخرون بمعادلة قصف بقصف، لكن بعضهم أصابه دوار بعد قصف كتائب تابعة لفتح، وهنا لا يهم أي جناح من فتح قام بالقصف إنتقاما أو "ثأرا" لدماء الشهيدة الأيقونة رزان، قصف جلب قصف أعنف، فخرجت أصوت حمساوية عن طورها لتصف الفعل بالخيانة..

والحق أن ذلك القول سقوط أخلاقي قبل أن يكون سياسي، ويكشف أن بعض من قيادات حماس لا تزال تمسك بمفتاح منح الوطنية بيدها، وهي المفتى العام لإعطاء "الشهادات" "وطني أو خائن، كافر أو مؤمن، ثقافة مخزية ودونية إعتقدنا ان حماس غادرت هذا المربع الكارثي..

نعم، لا لمعادلة الثأر السياسي، لكن لا وأكبر لمفتاح فتاوي الوطنية..

المطلوب مراجعة سياسية جادة لتلك المعادلة "الفقيرة سياسيا"، والمبادرة الى تشكل "آلية عمل وطني شاملة في قطاع غزة"، الى أن يصبح ذك ممكنا في الساحة الفلسطينية، إن تمكنا من هزيمة الإنقسام وأدواته..

حماس بمكانتها في إدارة قطاع غزة عليها المبادرة السريعة جدا لصياغة وبلورة "رؤية مشتركة" سياسية وأمنية، رؤية تفتح الباب لتشكيل "قيادة عمل موحدة"، لها حق البحث فيما يخص قضايا القطاع الى حين إنهاء الإنقسام، دون أن يفكر البعض انها "بديلا سياسيا"..

قبل فوات الآوان، لا بد من تصويب التفكير السياسي العام بكل مكوناته، بعيدا عن "الثقافة الشعبوية"..!

ملاحظة: حسنا فعل الرئيس عباس الإتصال بعائلة الشهيدة رزان..لكن، هل يدرك أن قطاع غزة بات "شهيدا" بفعل ما ارتكب من جرائم..وعليه أن ينهي كل جرائمه فورا لو كانت تعزيته "صادقة"!

تنويه خاص: شو أخبار فصائل الحكي بأن قرارات مجلس المقاطعة للتنفيذ..ووين تهديدهم بأنهم لن يسمحوا بإستمرار العقوبات على غزة..القرارات مستمرة والمصيبة تكبر وأنتم معها تصغرون!

هل حقا "قيادة عباس" تقاوم الصفقة الترامبية!

كتب حسن عصفور/ منذ اشهر عدة، بدأت أمريكا تشير الى ان الرئيس دونالد ترامب سيتقدم خلال فترة زمنية بمبادرة أسماها "الصفقة التاريخية" لحل الصراع في المنطقة، ولم تتوقف الإدارة الأمريكية عند المؤشرات العامة كما سبق غيرها من إدارات، بل إتجهت للعمل في مسارين متوازيين، الأول تنفيذ لبعض مما تراه أنه سيكون ضمن الحل "التاريخي" والثاني مشاورات ولقاءات لبلورة أفضل لعناصر الصفقة المرتقبة..

امريكا نفذت نقل السفارة الى القدس كجزء عملي لصفقة ترامب الإقليمية، وكانت تهدف فيما تهدف من جراء تلك الخطوة، قياس رد الفعل الحقيقي، شعبيا ورسميا على قرارها كعملية إختبارية لما سيكون أكثر تعقيدا، باعتبار أن القدس تحتل مكانة خاصة دينية وسياسية، والقياس منها سيكون تقديرا عمليا لرد فعل عند تقديم "الصفقة بكاملها"، لما للقدس من خصوصية..

وحققت الإدارة الأمريكية "نجاحا" غير مسبوقا بنقل السفارة دون أن تدفع أي ثمن أو تجد أثرا حقيقيا يمكن ان يهدد طريق المسار، سوى سقوط ما يقارب الـ65 شهيدا في قطاع غزة، فيما الضفة والقدس والمنطقة العربية دولا وشعوبا ومؤسسات، لم تحرك ساكنا سوى بعض من كلام اثار الإشمئزاز مما حمل من إستغفال نادر..

القياد الرسمية المتمركزة في مقاطعة رام الله، لم تقدم أو بالأدق لم تحرك ما يمكن أن يشير انها كانت فعلا تريد المواجهة مع الإدارة الأمريكية، وغابت حركة فتح وتحالفها السياسي عن أي عمل يمكن ان تحسب له أمريكا والكيان حسابا، يجبرها على التفكير أكثر في مراجعة مخططها الذي يسير بسرعة تفوق قدرة قيادة المقاطعة على التفكير..

بل أن ما اقدمت عليه فتح وتحالفها من خطوات شكلت "قوة دفع سياسية" لتمرير تلك الصفقة – المؤامرة، والمفارقة ان عباس وفريقه لا يكلون بالحديث أنهم يرفضونها ويصفونها بأن تهدف الى "حصار عباس"، دون تقديم سببا مقنعا لما ستحاصره وهو من قدم لها وللكيان خدمات سياسية لن تنسى من تاريخ المسار العام، فضلا ان أمن الكيان يمثل "الحماية الأهم" له شخصيا ومنزله وإسرته ولم تسجل حركة إساءة واحدة بعد الإهانة القديمة..

قيادة عباس، بالتوازي مع "الرفض اللفظي" لصفقة ترامب، عمقت درجة الإنقسام الوطني فوق ما كان ولم يعد كما كان طرفيه فتح وحماس، بل قوى سياسية من صلب منظمة التحرير، بعد ان اصرت على عقد مجلس المقاطعة "غير الشرعي وغير الوطني"، مجلس لتقزيم الموقف السياسي ولضرب أسس وحدة منظمة التحرير، والتخلص من تراث عرفاتي كفاحي شكل حملا ثقيلا على عباس ودوره السياسي المرسوم..

مجلس المقاطعة، الذي تم بموافقة وتنسيق مطلق مع الكيان الإسرائيلي وأجهزته الأمنية، جاء لتعميق "الأزمة الوطنية"، خاصة بعد رفض كل المقترحات لعقد مجلس توحيدي يعيد بناء منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد، وفقا لمخرجات لقاء بيروت يناير 2017، لكن عباس رفض كليا لأن هدفه تعميق الإنقسام، وهو يعلم ان ذلك خدمة سياسية للمؤامرة..

وجاءت خطوة توزيع مناصب التنفيذية لتكشف أن المسألة فاقت خلافا، بل بحثا عن تدمير تاريخ وصياغة جديدة لمنظمة التحرير والغاء طابعها الأساسي الذي يحمل إسمها "منظمة التحرير"، لتصيح منظمة أقرب الى وكالة لخدمة سلطة حكم محدود في بعض من الضفة دون القطاع والقدس.

وبالتوازي مع ذلك، اقدم عباس وسلطته على المشاركة في حصار القطاع بالتكامل مع دولة الكيان، وزاد أكثر بحصاره عندما قرر "سرقة أموال رواتب غزة" ليعيد صرفها بما يخدم مشروعه الجديد..

عباس وناطقيه الذين لا يفعلون أي حركة حقيقية سوى إصدار بيانات باتت محفوظة عن ظهر قلب تعاد مرة بالعربية وثانية بالعبرية وأخرى بالإنجليزية، تتحدث عن مؤامرة وتتاجهل أنها من يساهم في صناعتها وتمريرها بوعي كامل..

من يريد التصدي لمؤامرة خطيرة لتصفية القضية لا يصمت أو يتشارك مع دولة الكيان، رغم ان قرارات المجلس غير الشرعي والمفصل لعباس وحده رفض ذلك صراحة، لكنه كان بحبر مزور..

لو حقا قيادة عباس ترفض المؤامرة، وليست جزءا منها، لذهبت فورا الى مصر ودعت الى عقد لقاء وطني عام، تتقدم خلاله برؤيتها الوطنية، وتضع خريطة طريق حقيقية للمواجهة في الضفة والقدس، بدلا من سخافة الحديث عن نظرية "التمكين" الكاذبة في غزة، وهي لا تتمكن أصلا من محيطها في الضفة إلا بإذن أمني إسرائيلي..

من يريد مواجهة المؤامرة لا يكون شريكا في تجويع 2 مليون فلسطيني بكل سفالة سياسية لم يجرؤ اي كان التفكير بها، وعباس يعلم تماما انه لولا جيش الاحتلال لما تجرأ على فعل الجريمة تلك..

من يريد مواجهة المؤامرة يعلن وبلا خجل عن وقف كل العقوبات - الإجراءات ضد شعب يستحق أن يركع عباس له إعتذارا عما فعل خلال سنوات منصبه، وأن يبدأ عمليا بالبحث عن سبل الخروج من المأزق، وأن يكسر رعبه الخاص من الذهاب الى غزة، فهي حتما أكثر أمنا له من أمن المحتلين، وعل هواء غزة وبحرها فيها الشفاء لما به..

لا يوجد كثيرا مجهولا لتعبيد طريق المواجهة للمؤامرة لو حقا أريد لها ذلك، لكن الممارسة العملية تقول غير ذلك، ومجددا حماس ليست "أم الولد"، لكنها فتح

بحكم قيادتها لمنظمة التحرير حتى ساعته، رغم كل ما اصابها من "عطب وتشويه بفعل فاعل معلوم"..

عباس وفتح، من يتحملوا المسؤولية الكبرى عن رسم طريق مواجهة المؤامرة أو تعبيد طريق تمرير المؤامرة!

ملاحظة: يبدو ان تيسر خالد عضو اللجنة التنفيذية لمجلس المقاطعة، وعضو قيادة الجبهة الديمقراطية لا زال غير مصدق ان دائرة شؤون المغتربين لم تعد ضمن دوائر المنظمة، وما له من منصب دائرة تشاور كلامي..خياره إما رفض الإستمرار أو لا ينشر منصبا مزورا.

تنويه خاص: ان تتاجر بعض مواقع حماس بتسليم شاب نفسه لجيش الاحتلال بعد ان نفذ عملية دهس تحت شعار أن السلطة لم تقدم له حماية، فتلك "نقيصة سياسية"..بلاش ترويج صغائر!

يحيا ويليام..يسقط بلفور!

كتب حسن عصفور/ أنهى الأمير ويليام زيارته لفلسطين (الأرض المقدسة)، لكن آثار الزيارة لن تزول سريعا، زيارة فتحت كثيرا من عناصر تاريخ المعاناة الفلسطينية التي سببها الوعد الإستعماري البريطاني بلفور..

زيارة الأمير ويليام، منذ ان أعلنت الخارجية البريطانية جدولها خلقت "جدلا سياسيا" لم تحدثه أي من زيارات مسؤول أجنبي لفلسطين التاريخية، بأن الأمير سيزور البلدة القديمة في القدس والحرم الشريف ومنها حائط البراق كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة..

الموقف البريطاني، أفقد صواب الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب "صوابها السياسي"، حيث أكد ان القدس الشرقية بكل ما بها هي أرض فلسطينية، وأن أي إجراء يمس ذلك هو "إجراء باطل"، ولعل توقيت الإعلان يكتسب قيمة مضافة بأنه جاء كرد "غير مباشر" على الموقف الأمريكي المعادي للمنطق والتاريخ، عندما قرر بلا أخلاق أن القدس الغربية عاصمة للكيان، ونقل سفارته اليها..

الأمير ويليام، ربما هو البريطاني الأول الذي تمكن من "غزو عاطفة" الفلسطيني في الوطن والشتات قبل أن تطئ اقدامه أرض فلسطين، ولكنه زاد نبض المحبة عندما أكد أمام رئيس السلطة محمود عباس عن العلاقة المميزة بين "بلدينا"..

بضع أحرف صغيرة سرعان ما فتحت "جدلا سياسيا" في وسائل الإعلام العالمية بكل اللغات، جدال منح فلسطين الدولة حضورا ربما فاق كثيرا من كلمات بعض ممن يعتقدون أنهم "قادة لها"..جدل تفسيري لتلك الكلمة التي لا تقال من أي مسؤول غربي بل، وبعض دول لها علاقات أكثر حميمية بفلسطين..جدل أهي "سهو" ام رسالة سياسية، الى أن أعلنت الخارجية البريطانية موقفا توضيحيا أكدت انها مع دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، والإعتراف بالدولة سيكون في الوقت المناسب..(كان له أن يكون لو كانت هناك دول عربية ترغب فعلا)..

وخلال حركة "الجدل" بين سهو الكلمة ومقصدها، زار الأمير الشاب مخيم الجلزون في مدينة رام الله، وهناك التقى في عيادة لوكالة الأونروا بعض من أبناء فلسطين الذي شردوا من ديارهم بفعل إستعماري كانت بريطانيا احد أهم أركانه، بل هي الركن الأساس فيه..

لم يجد الأمير من عبارة يمكنها أن تمنح اللاجئ الفلسطيني تعويضا عن الجريمة الكبرى لوزير خارجية "بلده" بلفور بوعد لن يزول من تاريخ الأمم بصفته الأكثر سوادا ، فأسعفته اللغة قولا، بأنكم "لم تذهبوا طي النسيان..ولن"..كلمات تحمل من الأثر الإنساني والسياسي، تقول بكل وضوح ان كل محاولات طمس فلسطين الشعب والقضية ومصادرة هويته لم تنجح ولن..

تعبير إحتل برقيا مكانته في مختلف أشكال الإعلام، نقاشا وتفسيرا وأبعاد حول أصل الحكاية الفلسطينية ولذلك الوعد الأسود، هل كان ذلك التعبير المكثف جدا لتقدير نضال الشعب الفلسطيني جزءا من "إعتذار ملكي" عن جريمة حكومية..ربما نعم وربما لها دلالة أخرى، لكنها كانت "خدمة سياسية" لفلسطين..

زيارة ستبقى حاضرة بما أنتجت آثارا وحضورا وتفاعلا..ربما كان لزيارته أن تحاط بتواجد شعبي حيثما زار أرضا فلسطينية، كان له أن يرى قبل الدخول الى مقاطعة رام الله على جانبي الطرقات بعضا من أبناء مخيمات فلسطين رافعين

أسماء بلداتهم ومدنهم الأصلية..كان بالإمكان أن يكون جزءا من الوفد الرسمي ممثلين لأبناء المخيمات بدلا من تلك الوجوه التي تثير كل أشكال القرف السياسي لرؤيتها..

كان بالإمكان ان يكون رفيقا له من هو حق وليس من هو عار..

زيارة الأمير ويليام خلقت تفاعلا ما يفوق طابعها "النمطي"، إنتهت مدتها ولن ينتهي أثرها..

يحيا ويليام ويسقط بلفور هو ما يمكننا تكثيفه تقديرا للأمير الشاب!

ملاحظة: مسيرات الجمع المتلاحقة في غزة بدأت تفقد كثيرا من قيمتها السياسية الوطنية، وباتت وكأنها "مشروع إستثمار سياسي" خاص لحماس في ظل حرب المشروعات..الطائرات الورقية والبالونات الحارقة هي الحاضر وليس الناس..صار بدها مراجعة بجد مش طق حكي!

تنويه خاص: تحيا مصر وتسلم الآيادي..عبارة لخصت قيمة ثورة 30 يونيو 2013 التي أعادت لمصر روحها بعد عملية "خطف" بقرار أمريكي عندما فرضت بالتهديد رئيسا ليس من روح الوطن..تحيا مصر لأنها رافعة الأمة إن حضرت حضرنا وإن غابت فقدنا..سلاما للأيدي التي صنعت مجدا وتاريخ!

يوم ظلامي طويل في غزة!

كتب حسن عصفور/ وكأن شهر يونيو (حزيران) يصر أن لا يترك المشهد السياسي يمر مرورا دون أن يترك "بصمة سوداء" في حياة الفلسطيني، حيث أصرت حركة حماس على تأكيد ما يتداوله الكثيرون أن تغيير سلوكها العام ضد "الآخرين"، اي آخرين ليسوا تابعين لها أو بأمرتها، يحتاج لـ"معجزة" فريدة قد تضاف الى عجائب الدنيا السبع..

يوم 18 يونيو (حزيران)، أربعة أيام على ذكرى الإنقلاب الأسود، بتواطئ أمريكي - إسرائيلي -عباسي وبتنسيق قطري، أقدمت أجهزة حماس الأمنية على

إرتكاب "جريمة سياسية" قبل أن نصفها بجريمة إنسانية غير أخلاقية، حيث تركت "قواتها الخاصة" على طريقة الشرطة السرية، تفعل كل ما يحلو وسط مجموعة من الرافضين لإستمرار الحصار والإنقسام، غالبه من تنظيم فتح، الموالين لعباس والرافضين لسياسته العامة..

ما فعله أمن حماس، كان شعرة أظهرت أن "التغيير الحقيقي" في مسار الحركة يحتاج جهدا مضاعفا داخليا، سلوكا وثقافة لكي تتقبل "الآخر" بعيدا عن كرسي البطريرك الذي يمنح "الشهادات" الوطنية والإيمانية، كمن يعتقد أن باب الذهاب الى "الجنة" أو عدمه بات مفتاحه بيدهم..

ما كان من سلوك "شرطة حماس السرية"، شكلا ومضمونا وإسلوبا كشف أن "التخندق الحزبي" لا يزال هو السائد في صفوفها وثقافتها، وجاء بيانها التبريري والإتهامي التهديدي ليكشف كثيرا من آلية التفكير، ان الإعتراف بالخطأ ليست فضيلة، بيان كان أكثر "سوادا سياسيا من فعل الجريمة الأمنية"..

لم تكتف حماس في بيانها بتبرير الجريمة فحسب، بل لجأت لرسم مسار إجباري لأي حراك قادم، ما تقره وتفرضه وتحدد مساره وسياساته وشعاراته، وفقط نحو السياج الفاصل ضمن ترتيباتها التي باتت تستفيد من تلك المسيرات، لتحسين مكانتها "التسويقية" فيما هو قادم، وتحولت المسيرات من فعل يربك المحتل الى سلاح ضد كل من يخالف حماس، أمنا وسياسة، بإعتبار أي حراك غير حراكها هو فعل "غير وطني" ومشبوه..

بيان حماس أخطر كثيرا من سلوك أمني، كان له أن ينطوي ويصبح خطأ يحدث، وتعتذر حماس لتعيد روح الثقة التي بدأت تظهر بينها وغيرها، وهو الكل الفلسطيني، فالبيان رسم مسارا للمشهد في قطاع غزة، فما لم تسمح هي وتوافق وتقود أي عمل، لن يكون له مكان، وسيل التهم لا تحتاج لإختراع بل لإخراج من أدراج أمنها، ليصبح كل من يرفض إما "خائن" أو مدسوس أو رافض لـ"المقاومة"، وربما كافر يستحق الجلد حتى التوبة، ما لم يفقد حياته خلال عملية الجلد..

ربما تظن قيادة حماس، ان السيطرة على القطاع كافية وحدها لفرض ما تريد، او أن سلوك عباس السياسي الكارثي سيكون ربحا لها، وعليه لم تعد تقيم وزنا لاي

طرف في قطاع غزة، ما دامت هي العنوان والمفتاح..وتلك هي الخطيئة الكبرى التي ستقع بها حماس وستدفع ثمنا لها، فالعزلة والتفرد والتسلط لن يمر مرورا عاديا، فالغضب دوما ينفجر بلا مقدمات..

قيادة حماس، مطالبة رسميا بإعتذار للشعب الفلسطيني عن بيانها أولا، وتبريرها لجريمة وقعت تحت بصر آلاف من متابعيه، ورفضته كل القوى السياسية، وأن تعلن أن ما حدث خطأ يستحق الحساب، دون ذلك يكون الخطأ خطيئة سياسية تفتح كل أبواب الشكك السياسي في مصداقية كلامها في الآونة الأخيرة..

18 يونيو، يوم أسود وظلامي جديد يضاف الى قائمة تلك الأيام، ولن يزال سوى بموقف شجاع وحقيقي من قيادة حماس، مع تعهد أن تحاسب المسؤولين عن جريمة السرايا..

الشعب ينتظر إعتذارا يا قيادة حماس!

ملاحظة: بعض أعضاء فرقة رئيس سلطة رام الله يتحدثون وكأنهم خارج النص السياسي، أحدهم يقول صفقة ترامب لم تعد ولن تطرح، آخر يتحدث بشكل "آلي"، انها لن تمر..يا جماعة الصفقة تسير بقطار سريع..بطلوا البلادة!

تنويه خاص: بقاء معبر رفح مفتوحا رسالة سياسية مصرية، ان القطاع وأهله جزء من الإهتمام المصري، ولن ينفع معه طلب بعض فاقدي الكرامة الوطنية بغير ذلك..شكرا مصر!